

وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي
جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية

مذكرة لنيل شهادة الماستر
تخصص : قانون إداري

إعداد : الطالبين : * رودالي ياسين
* داود محمد الأمين

إشراف : نوال معزوزي

لجنة المناقشة من :

أ / الأستاذة : ايت عبد المالك نادية.....رئيسا
ب/ الأستاذة: معزوزي نوال.....مشرفا ومقررا
ج/ الأستاذ: لوناوسي زاكي.....عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021



شكر

الحمد لله أولا وأخرا وظاهرا وباطنا كما يجب ربنا يرضى

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إن رضيت و لك الحمد بعد الرضا

نشكر الله تعالى ونحمده على أن وفقنا وأعاننا في إنجاز هذا العمل

ومن بآية قوله صلى الله عليه وسلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وانطلاقا من العرفان بالجميل فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة

المشرفة. « معزوزي نوال » على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى

توجيهاتها القيمة.

نوجه شكرنا أيضا إلى موظفي إدارة جامعة الجبالي بونعامة على تقديم يد العون لي.

وكل الأساتذة الذين ساعدونا.

وكذلك نوجه الشكر الجزيل لي موظفي مؤسسة باتيميتال.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلى أتقى وأقوى حب أحس به قلبي، إلى التي سهرت الليالي من أجلي، إلى
السند المتين في حياتي، إلى من منحتني وتمنيتني من خير أن تسألني عطاء، إلى زهرة الحب
والحنان إلى الغالية الحبيبة أمي أطل الله في عمرها.

إلى من تحمل مشاق الدنيا وعنائها من أجل أن أعيش محترم ومعزز ومكرم إلى من علمني
وشبعني كثيرا حتى كبرى ومنحتني بكل ما لديه من أجلي إلى أبي العزيز الغالي.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى الأستاذة المشرفة التي كان لها الدور الفعال والفضل على مساعدتي في إنجاز هذا العمل
الأستاذة " معزوزي نوال "

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى كل أصدقائي.

إلى كل من عرفني من قريب ومن بعيد، وإن لم تسعهم مذكرتي ففي القلب لهم مكان.

ياسين

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا بهذا وما كنا لنهتدي لولا هدايا الله ، اللهم لك الحمد

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا

إلى التي جعل الله الجنة تحية أقدامها، ربحانة حياتي و بصيحتها التي غمرتني بعطفها و حنانها،
أنازلة لي درج حياتي و كانت لي عوناً، سر نجاحي و توفيقني بعد الله أُمي حفظها الله و أطال
في عمرها.

إلى من علمني و لقنني أولى أبجديات الحياة، إلى أبي أطال في عمره.

إلى الأستاذة المشرفة التي كان لها الدور الفعال والفضل على مساعدتي في إنجاز هذا العمل

الأستاذة " معزوزي نوال "

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

وإلى كل زملائي وزميلاتي.

إلى كل من عرفني من قريب ومن بعيد، وإن لم تسعهم مذكرتي ففي القلب لهم مكان.

أدامكم الله و حفظكم في رعايته

محمد الأمين

مقدمة

مقدمة:

تطور تشهد العديد من الدول في العالم على إختلافها تطور الكبير في تقنيات الحاسبات والبرمجيات والاتصالات، باعتبارها فضاء واسع تسعى من خلاله الدول عبر وسائل تكنولوجيا حديثة، بعد ظهور الشبكات بمختلف أنواعها وآفاقه الواسعة، إلى رفع وتحسين الخدمة العمومية تماشيا مع التحولات والتطورات الاقتصادية الجديدة في العالم، إلا أن هذا التوجه السريع نحو رقمنة الخدمة العمومية في العديد من الدول المتقدمة أو تلك التي مازالت في طريق النمو، يرجع إلى مدى استعداد الأجهزة الحكومية لتبني هذه الأنظمة التكنولوجية الحديثة التي تتفاوت درجة نجاحها من دولة إلى أخرى، ونتيجة المتطلبات المادية والإدارية والبشرية والتقنية وخاصة الأمنية، والتي تعمل بدورها لتوفير الاحتياجات المتزايدة للمواطن ذات جودة وسرعة وكفاءة الأداء في الخدمة العمومية، الذي أصبح محل ضغط لحكومات كثيرة لإزدياد عدده وارتفاع مستوى معيشته وتغيير نمط حياته ووعيه الثقافي المستمر، وبالتالي إن تطبيق نظام الرقمنة في تحسين وتطوير الأداء الفعلي للخدمة العمومية له مبررات سياسية واجتماعية تتوقف على مدى استعداد حكومات هذه الدول وكيفية تطبيقها الفعلي.

إن التجربة الجزائرية على غرار العديد من الدول من خلال تطبيقها نظام الرقمنة لتحسين الخدمة العمومية كنموذج على قطاع العدالة، مع إمكانية تحليل وتقييم مدى نجاحه في ترقية هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى.

ويكتسي موضوع الرقمنة أهمية كبيرة، كونه ليس مجرد انتقال من نظام تقليدي روتيني بطئ إلى نظام عصري حديث قائم على التكنولوجيا المتطورة، أو توفير أجهزة ومعدات حديثة وبرامج مختلفة، دون النظر إلى اعتبارات ما أدخلت من اجله هذه التكنولوجيا، ولهذا فأهمية الدراسة تكمن الاهتمام العالمي الكبير لموضوع الرقمنة في القرنين الاخيرين والتطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالانفجار التكنولوجي عبر شبكاته المختلفة، نتيجة الاكتشافات العلمية وما حققته من توفير للوقت والجهد، والسعي لتزويد المجتمع بالمعرفة والعلم.

ونظرا لأهمية موضوع الرقمنة إنبثقت عنه عدة أهداف التي شملت مفهوم جامع للرقمنة، وإبراز دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية من خلال تبسيط وسرعة الإجراءات الإدارية وتخفيف الأعباء والقيود على المواطن، حسب الإستراتيجية متبعة من طرف الأنظمة الحكومية.

حيث قمنا بدراسة موضوع دور رقمنة في تحسين الخدمة العمومية في حدود دولة الجزائر وعلى أرضي واقعها .

ولقد إعترضتنا مجموعة من الصعوبات، والمتعلقة بجمع المعلومات والمتمثلة في ندرة المراجع التي تتناول موضوع الرقمنة، نظرا لحدائثة هذا الموضوع من جهة، وتداخله مع موضوع الإدارة الإلكترونية من جهة أخرى، وقلة الدراسات التي تناولت علاقة الرقمنة بالخدمة العمومية باعتبار هذه التقنية مازالت لم تعمم على كل المرافق.

حيث أن الحياة الاجتماعية ورفاهية للمواطنين متوقفة على فعالية الإدارة المسؤولة في القيام بشؤونهم وتحسين خدماتهم والسهر على قضاء شؤونهم، لذلك نجد أن معيار التقدم والتخلف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو العدالة الاجتماعية بين أفرادها، ولا يمكن للعدالة أن تتحقق في غياب التنظيم، بذلك تنقش البيروقراطية والمحسوبية والجهوية وكل ما يعرقل السير الحسن للخدمات الاجتماعية والاهتمام بكل المواطنين، والأمر كان نفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة في عصور مضت، بحيث كان عصر الظلام يسود أوروبا نتيجة غياب التنظيم الناتج عن الجهل، الذي يتولد عنه كل شيء وتضيع الحقوق، فقط قلة قليلة من لها القدرة على تحقيق كل المتطلبات، لكن مع التقدم وتطور التكنولوجيا أصبح المجتمع أكثر تنظيما وأكثر بساطة في التسيير وتحقيق العدالة والتنمية.

ومن كل هذا يتسنى لنا طرح التساؤل التالي:

ما دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية؟

ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الفرعية والتي تمثلت في ما لمقصود برقمنة الخدمة العمومية ؟، ما دور الرقمنة في الخدمة العمومية ؟، هل حققت التجربة الجزائر المستوى المطلوب في أداء الخدمة العمومية، بعد تبنيها لنظام الرقمنة لعصرنة قطاع العدالة؟.

والاستجابة لمتطلبات البحث اخترنا المنهج التحليلي كطريقة عملية للوصف والتحليل عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها، انطلاقا من معطيات ومبادئ قانونية يمكن البرهنة على صحتها وتلك التي لها صلة بالموضوع، من أجل التعرف على دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر.

ولقد قسمنا بحثنا من خلال دراستنا للنقاط والمفاهيم الأساسية الى فصلين، الفصل الأول الإطار النظري حول الرقمنة والخدمة العمومية، تم دراسته من خلال مبحثين، المبحث الأول خصصناه مدخل عام حول الرقمنة، تطرقنا فيه الى ثلاث مطالب شملت كل من نشأة ومفهوم الرقمنة، أشكالها، عناصرها وعوامل نجاحها، أما المبحث الثاني خصصناه ماهية الخدمة العمومية وقسمناه لثلاث مطالب وشملت كل من نشأة ومفهوم الخدمة العمومية، ومبادئها وأساليبها، والأساس القانوني لقدرة تحسين الخدمة العمومية.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان فعالية الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية، تم دراسته من خلال مبحثين، المبحث الأول خصصناه لأساسيات تطبيق الرقمنة في مجال الخدمة العمومية، تطرقنا فيه في المطلب الأول واقع تطبيق الرقمنة في ميدان الخدمة العمومية ودوافعها، أما المطلب الثاني فتطرقنا الى متطلبات تطبيق الرقمنة في الخدمة العمومية، أما المطلب الثالث تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة، أما بالنسبة للمبحث الثاني خصصناه مساهمة دخول الرقمنة على الخدمة العمومية، تطرقنا فيه في المطلب الأول الى دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية، أما المطلب الثاني مظاهر تطبيق الرقمنة على الخدمة العمومية، والمطلب الثالث خصص فيه معوقات تطبيق الرقمنة على الخدمة العمومية.

الفصل الأول

الإطار النظري حول الرقمنة

والخدمة العمومية

مقدمة الفصل الاول

أصبح موضوع الرقمنة نقطة تحول ينظر من خلاله لمفهوم الخدمة العمومية، نتيجة التطورات الكبيرة في الخدمات المقدمة للمواطن، من قبل المنظمات والمؤسسات الحكومية، بعد دخول الرقمنة كآلية حديثة، تساهم في تحسين وترشيد الخدمة العمومية، وبالتالي أصبحت مفاهيم الخدمة العمومية والرقمنة تشمل عدة جوانب متكاملة، من أساليب عمل وتنوع العنصر البشري وتكنولوجيا حديثة تكيف ومتطلبات البيئة المحيطة، وتساير التحولات التكنولوجية المتطورة، وبالتالي فإن علاقة الرقمنة بالخدمة العمومية ليست مجرد مفاهيم تتطلب الاستجابة للمستجدات المحيطة بهم، وإنما تواجه التحديات الكبيرة، التي تحول دون الوصول إلى ضبط مختلف الجوانب، التي ينظر من خلالها إلى تصور وأضح يشمل كل الأعمال والأنشطة الموجهة للمواطن، والإدارة والمؤسسات الحكومية المختلفة.

ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية والتي تمثلت فيما يلي:

➤ المبحث الأول: مدخل عام حول الرقمنة وشمل كل من:

- نشأة ومفهوم الرقمنة

- اشكال الرقمنة وفوائدها

- عناصر الرقمنة وعوامل نجاحها

➤ المبحث الثاني: مدخل عام حول الخدمة العمومية وشمل كل من:

- نشأة ومفهوم الخدمة العمومية

- مبادئ وأساليب الخدمة العمومية

- الأساس القانوني لقدرة تحسين الخدمة العمومية

المبحث الأول : مدخل عام حول الرقمنة

لقد أدى ظهور الرقمنة إلى بروز نموذج إداري جديد، فرضه التنافس والتحدي المتزايد أمام النظم الإدارية البيروقراطية لتحسين أعمالها وجودة خدماتها وهو ما يعرف بالرقمنة، حيث يتناول هذا الجزء من الدراسة التطورات التي مر بها مفهوم الرقمنة عبر محطات عدة، لتباين الرؤى والأفكار حسب الصيغ والجوانب التي ينظر إليها منها، إضافة إلى أشكال الرقمنة والفوائد المحققة منها، ثم أهم العناصر التي تعتمد عليها الرقمنة من خلال أنظمة المعلومات والاتصالات، وصولاً إلى إبراز عوامل نجاح الرقمنة من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة

إن مفهوم الرقمنة الإدارية مرتبط كثيرا بالإدارة الإلكترونية، حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، ومن هنا سنقوم في هذا المطلب توضيح كل من نشأة الرقمنة ومفهومها وخصائصها.

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة الى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتز من خلال النتائج المحققة لإختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، و كذلك فوي الاعارات بوبن المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده (غير مفهومة يرجى إعادة صياغتها) توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طور القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994.¹

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحوث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها الى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة الى أوسع الحدود، جاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.²

¹ أحمد الكبيسي، تطور النظم الالية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، المجلة العربية 300،

العدد 29، 2008، ص 05

² أحمد الكبيسي، نفس المرجع، ص 05.

تنتقل بعدها الى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها إسم ذاكرة ميموريا (mimoria)، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (واكسفورد تاكست ارشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الانتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.¹

إن المتتبع لمسار الرقمنة يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن من تدعيم استراتيجيات لتنمية أداؤها، هذا التطور الهائل للمعلومات التي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت ليصل إلى المفردات والمصطلحات.

أما فيما يكتبه ويقوله الباحثين والمتخصصين في مجال الصيغ الرقمية التي تطور استخدامها في اختزان البيانات الببليوغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الاخرى.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف القرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم أو الرقمنة أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية، التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها، وعليه كل الموارد الموجودة التي دخلت في أجهزة الكترونية توجد في الرقمنة وتضم كل جهود التي ترمي إلى استخدام اجهزة الكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكرو فيلم والحاسوب وهي تشمل مواد الكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب، بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها.²

¹ أحمد الكبيسي، مرجع سابق، ص8.

² سعيد بن عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندرية،

2000، ص15.

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة وخصائصها

إختلف مصطلح الرقمنة عن غيره من مصطلحات الأخرى من " الكتابة الرقمية" و" الابداع الرقمي" و"الكتاب الالكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا.

أولاً: تعريف الرقمنة

سنقوم بتعريف الرقمنة من ناحية اللغوية ومن ناحية الاصطلاحية.

أ/ تعريف الرقمنة لغة

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبیین والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور " الرقم والترقيم تعجيم الكتاب ورقم الكتاب يرقمه رقماً أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط"¹ وقوله عز وجل: "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم... والرقم: الكتابة والختم...والرقم: ضرب مخطط من الوشي...ورقم الثوب يرقمه رقماً ورقمه خطه.

ب/ تعريف الرقمنة اصطلاحاً

يعرف سعيد يقطين التناظري النمط Numérisation بأنه " عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام، لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أياً كان نوعها بأن تصبح قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا، يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة شاشة الحاسوب.²

¹ محمد أحمد حسب الله، لسان العرب لابن منظور، دار المعارف لنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص26.

² أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد4،

المملكة المتحدة، 2009، ص11

تعني الرقمنة أو التحول الرقمي : تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي، أما في سياق الاتصالات فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية¹.

وتعرف الرقمنة كذلك على أنها عملية استتساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها، وتمثيل محتوى النص المرقم².

ويمكن تعريف عملية الرقمنة بأنها: "أية عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر، أو هي عملية تحويل المواد من الأشكال التي يمكن أن تقرا بواسطة الإنسان، إلى الشكل الذي يمكن أن يقرا فقط بواسطة الحاسبات، ويمكن استخدام المساحات المسطحة والكاميرات الرقمية والعديد من الأجهزة الأخرى لرقمنة المواد المختلفة"³.

على ضوء ما تم تقديمه من تعاريف، يمكن تعريف الرقمنة بأنها :عملية إلكترونية تقوم على معالجة أو تحويل البيانات المكتوبة والمطبوعة، بالإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة، كالحاسبات والمساحات الضوئية، للحصول على مخرجات رقمية.

ثانيا: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيا الأخرى بالخصائص التالية:

- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجية تجعل كل الأماكن الكترونيا متجاورة.

¹ منير الحمزة، المكتبات الرقمية، دار الألفية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 72.

² جمال يوسف بدير، المكتبات الإلكترونية والرقمية، المكتبة الوطنية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 213.

³ سامح زينهم عبد الجواد، المكتبات والأرشيفات الرقمية، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2012، ص 21.

تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.

- **أقسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الانتاج.

- **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الإتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الاخرى.

- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

- **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الاحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنيت.

- **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الإتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.¹

- **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ.²

¹ مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية Rist ، العدد 1 ، جامعة الإمام سعد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2011، ص23.

² مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، نفس المرجع، ص23.

- اللاجماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

- الشبوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن.

- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنتشر فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونياً.¹

المطلب الثاني: أشكال الرقمنة وفوائدها

تتطور الرقمنة حسب تطور الزمن الوقت لذا تأخذ الرقمنة عدة الأشكال ولها عدة فوائد تفيد بها كل شخص في حياته العملية والقانونية.

الفرع الأول: أشكال الرقمنة

تأخذ الرقمنة عدة أشكال منها:

أولاً: الرقمنة في شكل صورة

تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتمثل عدة نقاط تدعى بيكسال (pixel) وهي فيما يلي:²

1/ أحادي بايت لصورة أبيض وأسود

تمثل ببايت واحد بقميتين ابيض وأسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي.

¹ مسفرة بنت دخيل الله الخنعمي، مرجع سابق، ص 24.

² سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 83.

2/ بابت لصورة مستوى رمادي

يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت.

3/ بايت أو أكثر لصورة ملونة

هو الآخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، إلا انه يختلف عنه كون أن كل 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (أحمر، أخضر، أزرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البتات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

ثانيا: الرقمنة في شكل نص

يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعريف الضوئي على الحروف، بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الأخطاء.

ثالثا: الرقمنة في شكل اتجاهي

ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحساب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة.

يعتبر pdf شكل من أشكال اتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة الكترونيا، بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية:¹

الدقة: بالنسبة لتقنية pdf لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح أو يعيده.

الحجم المضغوط (pdf) صغيرة الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.

¹ سهيلة مهري، مرجع سابق، ص84.

التوافقية: يمكن قراءة ملف pdf عن طريق أي نظام تشغيل مجاناً لأن pdf لا يعتمد نظام تشغيل واحد.

ملفات pdf يحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحرف ودون تشويه لشكل الصفحة.

الفرع الثاني: فوائد الرقمنة

للرقمنة العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الخدمة العمومية لأي مؤسسة العامة أو الخاصة أو قانونية ونذكر منها:

أولاً: الفوائد الاقتصادية

- توفر المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونياً، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة التقليدية.
- مساندة برامج التطوير الاقتصادية، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات.
- توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة، بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.¹

ثانياً: الفوائد الادارية

- تنظيم العمليات الانتاجية وتحسين الخدمة الموظف.
- القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.

¹ مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة بغداد للعلوم السياسية، وزارة المالية، العراق، 2014، ص446.

- الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية والمجاملة.
- إختصار الهرم الاداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الادارية واختصارها.
- تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.¹

ثالثا: الفوائد الاجتماعية

- إجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني.
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.²

المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ونماذجها

لقد سعى الباحثون في معرفة كل ما يخص نماذج الرقمنة من ناحية ومن ناحية أخرى عناصرها المتمثل في الترميز الرقمي، أنظمة التراسل الرقمي، شبكات النفاذ الرقمي، أنظمة التحويل، شبكات الهاتف المحمول، تقنيات البث الاعلامي.

الفرع الأول: عناصر الرقمنة

تمثلت عناصر الرقمنة فيما يلي:

أولاً: الترميز الرقمي: ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص - الصورة - الصوت) ووضعها على الخط ليقبلها جهاز الكمبيوتر اثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإدارة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقمياً وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضاً.

¹ مريم خالص حسين، مرجع سابق، ص 447.

² مريم خالص حسين، نفس المرجع، ص 448.

ثانيا: أنظمة التراسل الرقمي ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم إستخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.¹

ثالثا: شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحول (MODEM) وتعد كلمة MODEM اختصار لكلمتي "Modulator و Demodulator" وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الاشارات الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الارسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

رابعا: أنظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جدوى عالية تؤمن التقارب بين المعلومات المرسله والمعلومات المستقبله، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.²

خامسا: شبكات الهاتف المحمول: وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2 ميغا بايت في الثانية.

سادسا: تقنيات البث الاعلامي: وهي المرحلة وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.³

¹ عبير الرحباني، الاعلام الرقمي(الالكتروني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص52.

² عبير الرحباني، نفس المرجع، ص52.

³ عبير الرحباني، نفس مرجع ، ص53.

الفرع الثاني: نماذج الرقمنة

تتماشى الرقمنة حسب الزمن والمكان ولهذا توجد عدة نماذج لها تتماشى حسب الواقع الحالي وهي:¹

أولاً: النموذج الفني: حيث يتم تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المقاومة ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات.

ثانياً: النموذج السلوكي: وهنا يتم التركيز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئة عند تحويل المنظمة التقليدية إلى منظمة رقمية ومن ثم تقل أهمية اتخاذ القرارات رقمياً.

ثالثاً: النموذج الفني الاجتماعي: حيث يؤخذ الاعتبار درجات التفاعل الفني والتنظيمي عند عمليات التحويل والذي يركز على استراتيجية الأعمال والبرمجيات اللازمة لتفعيل الحسابات وقاعدة البيانات والاتصالات.

رابعاً: النموذج المشاركة في المعلومات: يعتمد على اشتراك المؤسسة في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية أو اعتماد أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالمشاركة.

خامساً: نموذج إدارة الأصول الرقمية: والذي يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

سادساً: نموذج التحويل التدريجي: يعتمد هذا النموذج على القدرات المالية للمؤسسات للتحويل من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، ولا يعتمد هذا النموذج على دراسات جدوى تحليلية أو قياس الإحتياجات الرقمية مسبقاً ويخضع هذا النموذج لمشكلات تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.

سابعاً: نموذج التنظيمي التطوير: يعتمد هذا النموذج على التحويل العضوي للمنظمات لإستقبال التحول للمنظمة الرقمية من خلال التعليم والتدريب التحويلي بدلا من فرصة حلول جامدة نقلت من فرص النجاح.

¹ فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010، ص200.

ثامنا: نموذج الأمثالية: يعتمد هذا النموذج على البحث عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل المنظمة إلى منظمة رقمية ويعتمد هذا النموذج في عمليات المحاكاة. تاسعا: نموذج التكلفة والمكاسب: وتلجأ بعض المؤسسات إلى مقارنة تكاليف التحول لمؤسسة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء منظومات المعلومات حيث يتم الرفض أحيانا في حالة زيادة التكلفة.¹

¹ فريد النجار، مرجع سابق، ص 201.

المبحث الثاني: مدخل عام حول الخدمة العمومية

يحتل قطاع الخدمات العمومية مكانة هامة في معظم دول العالم بمختلف توجهاتها الاقتصادية والسياسية والقانونية لارتباط هذه الخدمات بحياة المواطنين، وباعتبار انها ترتبط بتدخل الدولة من اجل تحقيق المصلحة العمومية، والعمل على إرساء المساواة والعدالة بين الأفراد، وعليه سنعرض في هذا المبحث اهم المفاهيم المتعلقة بالخدمة العمومية، ومتمثل في:

- ✓ نشأة ومفهوم الخدمة العمومية.
- ✓ مبادئ وأساليب الخدمة العمومية .
- ✓ الأساس القانوني لقدرة تحسين الخدمة العمومية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الخدمة العمومية

أضحى الإهتمام بالخدمة العمومية واحدا من الإتجاهات الحديثة، وقد عرفت الخدمات توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث تزايد الإهتمام بها في الوقت الحاضر نظرا لتنوعها وتوسعها لتشمل كل مرافق الحياة اليومية للمجتمعات، وسنتطرق في هذه الفقرة إلى نشأة الخدمة العمومية وتطورها، ومحاولة ذكر التعاريف المتعلقة بالخدمة العمومية .

الفرع الأول: نشأة الخدمة العمومية

رغم أن مفهوم الخدمة العمومية قد إرتبط بمفهوم الدولة الحديثة، إلا أنه كان موضوع أفكار وفلسفات من قبل المفكرين الأوائل في العهد اليوناني والروماني، بإعتبارهم أول من ميز بين مفهوم المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وكانت أفكارهم ترمي إلى أولوية المصلحة الجماعية على المصلحة الخاصة، إن تصميم الدولة الحديثة نشأ وتطور تدريجيا لتظهر بطريقة أنجع خاصة بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 م التي بلورت فكرة الإعتراف القانوني بأن الخدمة العمومية هي مهمة الحكومات وتبرير سلطاتهم.¹

يقول الفقيه شوفالبيه أن "الخدمة العمومية هي أساس وحدة سلطة الحكام على السواء"، حيث بلور إقتراب جديد لنظرية الدولة، بمعنى أن السلطة في الماضي كانت تمارس لصالح الحاكم وتقوم على مصدر إلهي، فإنه بزوال هذه الأفكار أصبحت السلطة تمارس لصالح الأفراد مواطني الدولة.

فالخدمة العمومية حسب الفقيه شوفالبيه إحدى مفاصل النظام الدولاتي وضمان لحسن إستعمال القوة، ومن الناحية الإيديولوجية ساهم ظهور الخدمة العمومية على إعادة تشكيل صورة الدولة عند الأفراد بإعتبارها تهتم وتسهر على راحة الأفراد وخدمتهم، فالخدمة العمومية كنشاط هي نظريا مبدأ لحدود موضوعية للسلطة الإدارية، فهي موجودة لا لتسود ولكن للخدمة، والسلطات التي تتوفر عليها تستمد شرعيتها من خلال إرضائها وتلبيةها لرغبات الأفراد، لقد كانت وظائف الدولة تقتصر على وظائف الأمن والجيش (الدولة الحارسة) وذلك إلى غاية القرن 19 م، إلا أن هذا الدور توسع ليشمل

¹ رشيد بن عياش، مفهوم المصلحة العامة، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: www.ahewar.org تاريخ

الاطلاع 2022/03/05، على الساعة 11:54.

عدة مجالات بما فيها التي، كانت حكرًا على الأفراد، حيث إتضح أن الدولة تتدخل في حدود تسمح بإستقرار سياسي، إقتصادي، إجتماعي وترك المجال مفتوح للمبادرة والمنافسة فيما دون ذلك، فالهيئات العامة لا تمارس أعمالها لأغراض ذاتية لحسابها، وإنما من أجل تحقيق هدف أساسي هو الصالح العام، والخدمة العامة أصبحت مهمة الإدارة الأساسية ولا يمكن للدولة الإستغناء عنها لأنها تستمد منها شرعية وجودها، ويعبر مفهوم الخدمة العمومية عن العلاقة التي تجمع بين الإدارة الحكومية من جهة والمواطنين، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بإشباع الرغبات.¹

الفرع الثاني: تعريف الخدمة العمومية وخصائصها

قبل تعريف الخدمة العمومية نعرض أولاً على تعريف الخدمة والتي اختلفت وجهات النظر حول تعريفها لدى الكتاب، ثم خصائصها.

أولاً: تعريف الخدمة العمومية

1/ تعريف إصطلاحاً

يعرفها قاموس العلوم على أنها " منتج غير مادي نتيجة نشاط إنتاجي وهي مرتبطة أيضاً بسلعة ولا يمكن تخزينها أي أن هناك تزامن بين عملية إنتاجها واستهلاكها"²

عرفها فليب كوتلر " على أنها أنشاط أو انجاز منفعة يقدمها طرف لآخر وتكون غير ملموسة، ولا ينتج عنها أي ملكية وان إنتاجها وتقديمها قد يكون مرتبط بمنتج مادي أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس."

وهناك من عرفها على أنها " نشاط أو سلسلة من الأنشطة التي تكون لحد ما غير ملموسة التي تنطوي على تفاعل وتأثير بين الزبون من جهة والهياكل والموارد والسلع والأساليب المهياًة للاستجابة لرغبات هذا الزبون من جهة أخرى"³.

¹ رشيد بن عياش، مرجع سابق.

² هاني عامد الضمور، الخدمة العمومية ومصالحها، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 12.

³ حمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص13.

ويمكن أن نرجع الخدمة العمومية إلى كل أنشاط يقع فيه على الحكومة مسؤولية أدائه أو مراقبته، لأن أداء هذا النشاط يعتبر ضروريا من أجل القيام وتطوير التعاقد الاجتماعي، والذي بطبيعته لا يمكن أن يؤدي بالشكل الكامل إلا من خلال تدخل قوة الحكومة " فالعقيدة التي أسس لها هذا المفهوم القانوني بقيت هي العقيدة المرجعية حيث يولى للدولة مكانة محورية، فقبل 1920 القانون العام كان يقوم على معادلة أساسية وهي أن الخدمة العمومية (القانون العام) الشخصية العمومية، فهذه العلاقة تتعلق بمجال ضيق من الخدمة العمومية لأن في تلك الفترة وجدت الخدمة العمومية الإدارية فقط، فبعد 1920 تغير مفهوم الدولة فشهد مجال الخدمة العمومية اتساعا مع ظهور الخدمة العمومية ذات الصفة الصناعية والتجارية ومع قبول مبدأ اللجوء إلى الخواص من أجل إدارة الخدمة العامة¹.

وأصبحت النظرة الحديثة للدولة تقوم على تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق أكبر قدر من الخدمات العامة للمواطنين ولا يمكن للدولة الاستغناء عنها لأنها تستمد منها شرعيتها ما لاحظناه انه لا توجد تعاريف تجتمع حول مفهوم واضح ومحدد للخدمة العمومية، فمن بين التعريفات التي قدمت ما يلي:

يعرفها خبراء الإدارة على أنها " الحاجات الضرورية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب والالتزام في متيج توفيرها على أن تكون رفع مستوى المعيشة للمواطنين"².

كما أن مدرسة الخدمة العمومية خصصت لها تعريفا كما يلي " هي كل وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين لان تأدية هذه الوظيفة امر ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي وهي من طبيعة لا نجعلها تتحقق كاملة الا بفضل تدخل قوة الحاكمين"³.

¹ رفاع شريفة، نحو ادماج مفهوم الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الادارة العمومية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الحقوق والسياسة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 03 ، 2010/2009، ص10.

² محمد أمين عودة، إدارة المشروعات العامة (القضايا والاستراتيجيات)، جامعة الكويت لنشر والتوزيع، الكويت، 2000 ص 31.

³ عبد القادر، الخدمات العمومية، مكتبة الوفاء القانونية لنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014، ص56.

وتعرف أيضا بأنها المنتجات التي تستهدف إشباع حاجات العامة لأفراد المجتمع وبصورة دائمة والتي يحترم القائم على إدارتها المساواة والاستمرارية والموجه إلى عدد أكبر من الجمهور سواء على المستوى الوطني أو الدولي وهذه الخدمات يمكن أن تقدم من طرف القطاعين العام والخاص¹.

2/ في التشريع الجزائري

نجد محاولة من المشرع الجزائري لتعريف الخدمة العمومية في مجال السمعى البصري، ذلك بموجب القانون رقم 04 - 14 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بقانون السمعى البصري، حيث عرفت المادة 07 منه الفقرة 06 الخدمة العمومية للسمعى البصري هي "نشاط للاتصال السمعى البصري ذات المنفعة العامة التي يضمنها كل شخص معني يشغل خدمة الاتصال السمعى البصري في ظل إحترم مبادئ المساواة والموضوعية والتكليف والاستمرارية"².

كما نصت المادة 8 منه على أنه " يتشكل القطاع العمومي للسمعى البصري من الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تمتلك فيها الدولة كافة الاسهم، وتضطلع في إطار المنفعة العامة بمهام الخدمة العمومية."

وقد عرفها الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المعتمد بأديس أبابا بتاريخ 31 يناير 2011 الخدمة العمومية في نص المادة الأولى منه على أنها " أي خدمة أو نشاط متعلق بالمصلحة العامة يتم القيام بها تحت سلطة الإدارة"³

ومن جهة أخرى فمصطلح الخدمة العمومية تناولته بعض النصوص المنظمة لعقود الامتياز ننكر منها، المرسوم التنفيذي رقم 08-53 المؤرخ في 09 فبراير 2008 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط النموذجي للتسيير بالامتياز للخدمة للتطهير ونظام الخدمة المتعلق به، والرسوم

¹ عبد الله ولد سيف احمد قال، دور الادارة المحلية فى تسيير الخدمات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2009، ص86.

² الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في 23 مارس 2014 ، ص08.

³ المرسوم الرئاسي رقم 12/415، المؤرخ في 11 ديسمبر 2012 ، يتضمن التصديق على الميثاق الإفريقي لقيم و مبادئ الخدمة العامة و الإدارة المعتمد بأديس أبابا، بتاريخ 31 يناير 2011 ، الجريدة الرسمية ، العدد68 ، ص 05.

التنفيذي رغم 08-54 المؤخر في 09 فبراير 2008 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط النموذجي للتسيير بالامتياز للخدمة العمومية للتزويد بالماء الشروب ونظام الخدمة المتعلق به¹، وذلك من خلال تعريفا امتياز الخدمة العمومية، حيث اشترطا استمرارية تقديم الخدمة وعدم توقفها، مع إمكانية تقديمها بمقابل.

ثانيا: خصائص الخدمة العمومية

تتنوع الخدمات العمومية فالبعض منها ذو طابع إداري، والآخر ذو طابع تجاري أو صناعي إلا انه توجد خصائص مشتركة تشترك فيها ونوجز أهم خاصيتين فيما يلي:

1/ منطق المصلحة العمومية

يعني لفظ المصلحة من الناحية اللغوية صلاح الشيء و النفع التام الشامل معنويا وماديا والذي يستغرق ويعم الجماعة، وهي إشارة للمجتمع صاحب المصلحة² اما من الناحية القانونية فيتحدد المفهوم بناء على تدخل جهة معينة و الإعتراف بها، فأحيانا يكون الدستور هو المحدد لها والمقرر لوجودها، واحيانا يكون المشرع العادي أو الإدارة، وقد عرف الفقيه الفرنسي أجاك شوفليا" المصلحة العامة بأنها واقع اجتماعي ومؤسسي، وهي تشمل مختلف الأنشطة الخاضعة للتبعية المباشرة أو غير المباشرة للجماعات العمومية لأنها تنتمي إلى الحقل العمومي ومصدرها هو الدولة .³

أما المصلحة العامة بالنسبة ل " لاسبينوزا " هي القانون الأعلى الذي ينبغي أن يخضع له كل قانون آخر سواء أكان إلهيا أو بشريا.⁴

¹ الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخ في 13 فبراير 2008 ، ص15.

² فوزي خليل، المصلحة العامة بين الشرع والفقه والسياسة، على الموقع www.onislam.net، تاريخ الإطلاع 2022/03/05، ساعة 14:25.

³ رشيد بن عيش، المصلحة العامة، مقال منشور على الموقع www.ahewar.org، تاريخ لاطلاع 2002/03/05، ساعة 15:00.

⁴ محمد الأزهر الناصر، اخلاقيات الوظيفة العامة في مواجهة الفساد في منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2009، ص214.

ولكي يرتقي نشاط الخدمة العمومية لمستوى المصلحة العمومية يجب أن يتوفر على ثلاثة خصائص¹:

- مبدأ المساواة: بمعنى يجب أن تكون متاحة للجميع وبصورة عادلة، وهو وجه آخر لمبدأ المساواة أمام القانون والتشريعات النابع عن إعلان حقوق الإنسان لسنة 1789 .

- مبدأ الاستمرارية: الذي يعني ضمان استمرارية الخدمة العمومية بصورة منتظمة وبدون تمييز وانقطاع مهما كانت الظروف، فإذا كانت الخدمة المؤداة حقيقية وذات مصلحة عامة فانه من الضروري ضمان استمراريته حتى وان كانت المؤسسة عاجزة، لهذا فمبدأ الاستمرارية مرتبط بتواجد الدولة في حد ذاتها لذلك يتوجب على السلطات الإدارية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير المستمر للخدمات العمومية.

- مبدأ الملائمة: الذي يعني ضرورة تكيف وانسجام الخدمة مع رغبات الجمهور، فإذا تغيرت الظروف وتطورت الحاجات فان الخدمة يجب أن تتلاءم مع المصلحة العمومية .

2/ الإستقلالية اتجاه السوق:

الإستقلالية اتجاه السوق في الخدمات يقابلها في جانب مقابل غياب منطق السوق والمراقبة العمومية اقل أو أكثر وسعا.

- غياب منطق السوق: يجب أولا التفريق بين الخدمات العمومية ذات الطابع الصناعي من جهة، وبين الخدمات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة أخرى، فالخدمات ذات الطابع الإداري ليس لها سوق لأنه ليس لها ما تتبع بالمعنى الحقيقي، إذ لا يوجد تبادل بين مستعملي ومقدمي الخدمة، فالأشخاص الذين يزورون البلدية يوميا لقضاء حاجاتهم لا يعتبرون معيارا لمستوى نجاعة ونجاح هذه الإدارة .

¹ عبد القادر برانس، دور الخدمة في مؤسسات الخدمات العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في السياسية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 85.

- الرقابة العمومية: محدودية سلطة السوق من طرف زيادة حضور السلطات العمومية، حيث تخضع أنشطة الهيئات العمومية إلى رقابة متعددة الأطراف منها الوصاية المباشرة لهيئات الدولة، الشركاء السياسيون، المجتمع المدني.¹

المطلب الثاني: مبادئ وأساليب الخدمة العمومية

إن تداول تحسين الخدمة العمومية في العديد من المواضيع و خاصة في الخطابات السياسية و الدراسات المتعددة لرجال الفكر والقانون أدت إلى خلق مبادئ لها وأساليب تتماشى عليها.

الفرع الأول: مبادئ تقديم الخدمة العمومية

إن الخدمة العمومية تقوم علي عدة مبادئ أساسية نذكر منها:²

- معيار الاستمرارية: إن على الدولة أن تحافظ على السير المنتظم للخدمة العمومية و إستمراريتها وهذا لمتطلبات المصلحة العامة و يعتبر ضرورة لإنشاء المؤسسة الإدارية و كسب شرعيتها و تقديم أذى الخدمات في الحالات الاستثنائية أو الطارئة .

- معيار المساواة : وهو تقديم الخدمة في المرفق العام لكل من تتوفر فيه شروط الاستفادة منها دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو المركز الاجتماعي أو الثقافي ، و هذا ما تجسده المواثيق الدولية و إعلان حقوق الإنسان و الدساتير على المساواة أمام القانون بين كل أفراد المجتمع و هذا ما يتعلق بسير المرفق العام.

- معيار التطور : إن هذا المعيار يتمثل في مسايرة الخدمة العمومية لتطور المجتمع في جميع المجالات و تلبية احتياجات طالبي الخدمة.

¹ عبد القادر برانس، مرجع سابق، ص89.

² مريزق عدمان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية و الاتجاهات الحديثة، جسور للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص18.

- معيار الشمولية : يعتبر معيارا هاما للخدمة العمومية مكفولا لكل أفراد المجتمع و ذلك على أساس الضرورة و عليه تكون في متناول جميع المواطنين و السماح لهم بالوصول إليها حسب الشروط القائمة و قدراتهم ومستوياتهم.

- معيار المجانية النسبية: على ضوء ما جاء في معيار المساواة فإن تقديم الخدمة يصبح مختلف من فرد لآخر و ذلك على حسب المستوى المعيشي و الدخل الفردي فهناك بعض الخدمات تكون مجانية للجميع كالصحة و التعليم و غيرها المحددة قانونا و هناك خدمات تكون بمقابل.

- معيار الفعالية : إن توفير بعض الخدمات العمومية في جميع مناطق الدولة التي بها عجز في منطقة دون أخرى ك مجال النقل والكهرباء وغيرها من الخدمات التي تساهم في تهيئة و تنمية هذه المناطق وتكون أكثر فعالية.

- معيار التضامن : بما أن الخدمة العمومية تعبر عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين فإن الدولة تقوم بتجسيده ميدانيا وهذا حتى تقضي الدولة على ظاهرة الفقر والحرمان والتقليص من الفوارق الاجتماعية بين الأفراد التي تتجم عن ضعف الدخل أو الإعاقة أو غيرها من العوامل المسبب لذلك.¹

الفرع الثاني: أساليب الخدمة العمومية

لطالما ارتبط مفهوم البيروقراطية عند كثير من الجمهور بتلك التعقيدات والإجراءات المتشابكة التي تواجه المواطن اثناء طلب خدمة عامة من إدارته، وأضحى هذا المفهوم يتجلى في كثير من الخطابات السياسية والادبيات العامة، محذرين من خطورة الممارسات البيروقراطية وما قد ينجر عنها من تأثيرات سلبية على النظام السياسي المتمثلة أساسا في فقدان الثقة والولاء، فالنمط البيروقراطي في معظم الدول وخاصة دول العالم الثالث قد افرز مجموعة من الحواجز كانت بمثابة عائق أمام التنمية، بقدر ما كانت السلطات العليا في هذه البلدان تعتمد اعتمادا كليا على الجهاز البيروقراطي مع بسط سلطتها بقدر ما كان هذا الجهاز نفسه سلاح تحول ضد ارادتها، لأنه يستجيب الى طموحات المواطنين ويحقق رضاهم، لقد أنتج هذا النظام كما يرى الف ريد سايف عالم من الأوراق واللامسؤولية والتباطؤ وهو نمط يركز صنع القرار عند مجموعة من محددة من يضعف من دور الادارات المحلية.²

¹ مريزق عدمان، مرجع سابق، ص19.

² قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الازمة ومحاولات الاصلاح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جامعة ورقلة، جوان 2011، ص 05.

فالناتج السلبية التي ترتبت عن تطبيق النظام البيروقراطي في الإدارات العمومية جعل الدول تهتم بشكل كبير بإصلاح هياكلها وتفعيل مردودية الخدمات العمومية، حيث برزت أنماط جديدة في التسيير فكان التسيير العمومي كمفهوم جديد لإصلاح الإدارة العامة التقليدية وتوجيهها نحو تعزيز كفاءتها ونتاجيتها وتحسين قدراتها في تقديم الخدمات والتقليص من البيروقراطية وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.¹

فنشوء التسيير العمومي جاء نتيجة التطور التدريجي لأساليب التسيير الخدمة العمومية خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في بداية القرن العشرين واضطرار تدخل الدولة في تنظيم وتنشيط الميادين الاقتصادية والقانونية التي كانت منوطة بالقطاع الخاص.²

المطلب الثالث: الأساس القانوني لقدرة تحسين الخدمة العمومية

إن فكرة الخدمة العمومية في الجزائر أخذت قسطا من الاهتمام والعمل الجاد لدى السلطات العمومية للنهوض بالخدمة العمومية وهذا ما تجلّى في النصوص التشريعية والتنظيمية المجسد لذلك والتي بدورها أكدت هذا التطور وسنوضح الأساس القانوني لفكرة الخدمة العمومية و ذلك من خلال الأحكام التشريعية، والأحكام التنظيمية، والأحكام التشريعية الفرعية.

الفرع الأول: الأحكام التشريعية

أولا الدستور

لقد جاء في المادة 99 من التعديل الدستوري 20-442 والتي في فحواها على أن من صلاحيات الوزير الأول، السهر على حسن سير الإدارة العمومية و يتجلى ذلك من خلال سنه للمراسيم التنظيمية التي تنظم سير الإدارة العمومية و تقديمها لعملها على أكمل وجه لخدمة المجتمع ورقية.³

¹ عاشور طارق، مقارنة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 01، 2011/2015، ص11.

² سليمة غزلان، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية بن عكنون، الجزائر 01، 2010/2011، ص14.

³ المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2002، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

ثانيا: أحكام القانون 10-11

إن قانون 10-11 المتعلق بالبلدية جاء في نص المادة 03 في الفقرة الثانية منها على أن البلدية تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وهذا ما يبرز فكرة تحسين الخدمة العمومية و دور الدولة و البلدية في ذلك.¹

الفرع الثاني: الأحكام التنظيمية

هناك العديد من المراسيم التنظيمية التي جاء فيها فكرة تحسين الخدمة العمومية إلا أننا نذكر أهمها

أولاً: المرسوم 88-131.²

تجسدت فكرة تحسين الخدمة العمومية في المرسوم التنظيمي 88-131 وذلك في ما نصت عليه المادة 16 منه: "تسهر الإدارة دوما على تكييف مهامها و هياكلها مع احتياجات المواطنين".

وكذلك نصت المادة 12 في نفس الصياغ في الفقرة الثانية منها: "ترتب الإدارة ... يجب عليها أن تستقبلهم أحسن استقبال، وفي هذا الإطار يجب أن تعمم إقامة هياكل ملائمة لاستقبالهم".

إن نص المادة 13 جاء في معناه تجسيد فكرة تحسين الخدمة العمومية، و قد ورد فيه ما يلي: "يجب أن تنظم هياكل الاستقبال من حيث تجهيزها وتزويدها بالوسائل البشرية والمادية حتى يمكنها التكفل بالمواطن منذ دخوله رحاب المصلحة أو الهيئة المعنية في أحسن الظروف الممكنة".

قد جاء في القسم الرابع بعنوان التحسين الدائم لنوعية الخدمة من نفس القانون في المادة 21 منه: " يجب على الإدارة حرصا منها على تحسين نوعية خدماتها باستمرار وتحسين صورتها العامة

¹ القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011، جريدة الرسمية، العدد 37.

² المرسوم رقم 88-131 المتضمن ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1403هـ، الموافق 6 يوليو 1988، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 22 ذو القعدة عام 1408هـ.

باعتبارها تعبيراً عن السلطة العمومية أن تسهر على تبسيط إجراءاتها و طرقها ودوائر تنظيم عملها و على تخفيف ذلك".

ثانياً: المرسوم الرئاسي 16-03

جسد أيضاً هذا المرسوم فكرة تحسين الخدمة العمومية و ذلك من خلال ما نصت عليه المادة 03 في الفقرة الثانية التي ورد فيها أنه يكلف المرصد الوطني للمرفق العام إلى الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجية و كذا مع حاجات مستعملي المرفق العام.¹

ثالثاً: المرسوم التنفيذي رقم 13-381

جاء في أحكام هذا المرسوم تحديد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية التي أخذت بفكرة تحسين الخدمة العمومية ، وهذا ما نصت عليه المادة 02 " يتولى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية في مجال إصلاح الخدمة العمومية مهمة تصور و اقتراح القواعد العامة المتعلقة بتنظيم الخدمة العمومية و سيرها، بالتشاور مع الوزراء المعنيين، لتكييفها مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية ولتلبية حاجيات مستعملي المرفق العام".
ومن صلاحيات التي جاءت لتجسيد الخدمة العمومية نذكر منها:²

- دراسة و تقييم تنظيم الخدمة العمومية وسيرها .
- إقتراح كل تدبير يهدف تحسين أداء الخدمة العمومية .
- دراسة و اقتراح كل تدبير يهدف إلى تسهيل الاستفادة من الخدمة العمومية.
- ترقية الأعمال الموجهة لتحسين نوعية الخدمة العمومية .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1437 الموافق 7 يناير 2016 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخة في 3 ربيع الاول عام 1437 هـ الموافق 13 يناير 2016.

² المرسوم التنفيذي رقم 13-381 المؤرخ في 15 محرم عام 1435 الموافق 19 نوفمبر 2013 يحدد صلاحيات الوزير لدى الوزير الاول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 59، المؤرخة في 20-11-2013.

- تنسيق أعمال تبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيفها.
- مساعدة الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية في إعداد برامجها الخاصة بعصرنة الخدمة العمومية و تنفيذها.
- التشجيع على تطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال وتعميمها.

ربعا : المرسوم التنفيذي 14-193

- جاءت مواد هذا المرسوم محددة لصلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والتي وضعها المشرع في مجالين مجال الوظيفة العمومية ومجال الإصلاح الإداري وعليه فإننا أخذنا بالصلاحيات الرامية إلى تحسين الخدمة العمومية والتي نصت عليها المادة 02 من المرسوم كآلاتي¹:
- دراسة القواعد العامة التي تتعلق بتنظيم إدارات الدولة والجماعات الإقليمية والهيئات والمؤسسات العمومية وعملها وإعداد ذلك واقتراحه بالاتصال مع الوزارات المعنية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية و مع حاجات المواطنين.
 - المبادرة بكل عمل لتجديد الإدارة العمومية وعصرنتها باللجوء إلي التقنيات الحديثة في التسيير والتكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال.
 - دراسة سير الإدارة العمومية و تقييمه و اقتراح كل تدبير يرمي إلى تحسين نجاعتها.
 - السهر على التطابق بين حاجات التنمية الاجتماعية و لاقتصادية و تنظيم الجهاز الإداري.
 - ترقية كل تدبير يرمي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن .
 - دراسة كل اقتراح وتدبير يسمح بتحسين استقبال المواطنين وإعلامهم و توجيههم.
 - دراسة كل اقتراح وتدبير يرمي إلى ترقية الأعمال الحوارية والإصغاء إلي مستعملي المرفق العام.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 14-193، المؤرخ في 05 رمضان عام 1435 الموافق 03 يوليو 2014، يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، العدد 41، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 08 رمضان عام 1435 الموافق 06 يوليو 2014.

الفرع الثالث : التشريع الفرعي

نأخذ في الجانب التشريعي الفرعي أهم التعليمات الوزارية التي جاء فيها الحث والدعوة إلى تحسين الخدمة العمومية لتلبية حاجيات الفرد و المجتمع بأكمله من تعليمات الوزير الأول وتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية.

أولاً: التعليمات الوزارية رقم 2011/1599.

صدرت هذه التعليمات عن وزير الداخلية و الجماعات المحلية بتاريخ 25 ماي 2011 ، حيث تتعلق بتخفيف الملفات الإدارية و الإجراءات و تحسين الخدمات الصادرة عن الإدارات المحلية فمن ناحية الوثائق تم تقليص أوراق الحالة المدنية بشكل كبير و إلغاء العديد منها ، وكذلك تمديد في مدة الصلاحية، وكذلك تسهيل الإجراءات فيما يخص تصحيح الأخطاء.¹

ثانياً: التعليمات رقم 2013/321

صدرت هذه التعليمات عن الوزير الأول موجهة إلى جهاز قطاع التربية جاء في موضوعها إصلاح الخدمة العمومية في قطاع التربية الوطنية و قد تصدر موضوع تحسين الخدمة و التكفل الفعلي بقضايا المواطن نص هذه التعليمات ويعد من أهم انشغالات الحكومة الوقت الراهن و سائر أجهزتها و إدراج برنامج عمل حكومي لهذا الغرض وسعي كل هيكلها للتقدم السريع للخدمة العمومية و تحسينها، و هذا ما تراه الحكومة فيما يخص قطاع التربية الوطنية.

الذي يعتبر من أهم القطاعات وكذلك علاقته الكبيرة بالمواطن لاستفادته من خدمات كبيرة في المجال التعليمي، من خلال المؤسسات التعليمية وجميع مصالح القطاع وعليه نصت هذه التعليمات ليتكفل هذا الجهاز بانشغالات المواطنين أن يقوم بما يلي²:

¹ تعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 1599، المؤرخة في 25 ماي 2011، تتعلق بتخفيف الملفات الادارية و الاجراءات تحسين الخدمات الصادرة عن الادارات المحلية.

² النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 546، المديرية الفرعية للتوثيق التربوي مكتب النشر، المنشور رقم 389 المؤرخ في 30 نوفمبر 2013، ص 07

- تحسين استقبال المواطنين و ذلك بتشكيل خلايا استقبال دائمة في كل مستويات الإدارة التعليمية وذلك بتكليف موظفين مؤهلين للقيام بالمهمة و تخصيص مكان ملائم لذلك لتلبية متطلباتهم مع الراحة التامة.
- تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيطها ، فيما يخض التقليل من وثائق الملفات المطلوبة و سرعة تنفيذ الإجراءات اللازمة.
- التكفل الفعلي بشكاوي الموظفين و انشغالاتهم في التعامل الفوري معها ومعالجتها ليقدّموا عمل أفضل ومردود جيد.
- تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال كاستعمال البريد الإلكتروني في المراسلات و التواصل المباشر على الهواء عن طريق المحاضرة المرئية، استغلال المواقع الإلكترونية مع المتعاملين معها وغيره من العمليات التي تستدعي ذلك.

ثالثا : التعليم رقم 2015/2393

جاء موضوع هذه التعليم بخصوص إصدار بطاقة التعريف الوطنية التي ورد فيها: " أنه في إطار إعادة التأهيل للمرفق العام و تقريب الإدارة من المواطن، أنه تقرر تحويل إصدار البطاقة التعريف الوطنية من المقاطعات الإدارية و الدوائر إلى البلدية، يعد هذا إجراء إعادة تأهيل المرفق العام و تخفيف الإجراءات الإدارية"¹.

¹ تعليمية وزير الداخلية رقم 2393، تتعلق بتحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية على مستوى البلديات.

خلاصة الفصل الاول

نستخلص من هذا الفصل أن مفهوم الرقمنة مفهوم غير واضح، وهذا بسبب حداثة فعلية الرغم من التعاريف المقدمة لها إلا أنني وجدت بأنه لا يمكن إعطاء تعريف دقيق ونهائي، ولقد اجتمعت جل التعاريف في نقطة واحدة وهي أن الرقمنة هي تنفيذ كامل المعاملات والخدمات، وتعتبر آلية فعالة في مساعدة الإدارة في تنظيم أعمالها.

وتعتبر الرقمنة الركيزة الأساسية للخدمة العمومية ومن أهم وظائف الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، والسعي لإيجاد أفضل الآليات لتحسين الخدمة العمومية يعني السعي إلى إستقرار المجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال تسهيل اتصال بالمواطن وسرعة استجابة، ومن جهة أخرى الجزائر سعت إلى تطبيقها في القطاعات المهمة مثل وزارة الداخلية التي تهدف إلى تفعيل جميع الآليات العصرية لتجسيد الإدارة، ومن ثم المساهمة في تخفيف حجم الملفات المطلوبة من المواطن، وذلك عن طريق رقمنة السجلات.

الفصل الثاني

فعالية الرقمة في تحسين الخدمة
العمومية

مقدمة الفصل الثاني

أصبح للرقمنة دورا كبيرا في تحسين الخدمة العمومية، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة ومتطلبات العمل في البيئة المعرفية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى حصول تطورات جذرية على مستوى الهياكل التنظيمية للمنظمات، والأنشطة والمهام التي تقوم بها، وكذا القائمين عليها، من حيث العلاقات والأنماط السلوكية، فضلا عن الإمكانيات والموارد التي يجري استخدامها من أجل تحقيق أهداف محددة، من خلال إعطاء صورة واضحة عن أهمية المعلومات في هيكلها وبنائها التنظيمي، وبالتالي كيف سينعكس ذلك من خلال إعطاء على طبيعة أدوار منفعدي تلك الأنشطة فضلا عن طبيعة مهارتهم في ضوء الممارسات الرقمية المطلوبة منهم، وبالتالي يكمن دور الرقمنة كألية لتحسين الخدمة العمومية.

ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية والتي تمثلت فيما يلي:

➤ المبحث الأول: أساسيات تطبيق الرقمنة في مجال الخدمة العمومية وشمل كل من:

- واقع تطبيق الرقمنة في ميدان الخدمة العمومية ودوافعها

- متطلبات تطبيق الرقمنة داخل إدارة الخدمة العمومية

- تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة

➤ المبحث الثاني: مساهمة دخول الرقمنة على الخدمة العمومية وشمل كل من:

- دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية

- مؤشرات الرقمنة في رفع كفاءة الموظفين

- معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة وتحدياتها

المبحث الاول: أساسيات تطبيق الرقمة في مجال الخدمة العمومية

إن المؤسسات العمومية كغيرها من المؤسسات الخدمية الأخرى تسعى دوما نحو تقديم خدمات أفضل للمواطنين من خلال مواكبة التغيرات الطارئة في البيئة التي تنشط بها والتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات المستخدمة، حيث توجهت نحو رقمنة إدارتها وتعاملاتها وتقديم الكثير من الخدمات إلكترونيا، الأمر الذي ساهم في تحسين جودة خدماتها.

وأصبح للرقمة دورا كبيرا في تحسين الخدمة العمومية، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة ومتطلبات العمل في البيئة المعرفية من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى حصول تطورات جذرية على مستوى الهياكل التنظيمية للمنظمات، والأنشطة والمهام التي تقوم بها، وكذا القائمين عليها، من حيث العلاقات والأنماط السلوكية، فضلا عن الإمكانيات والموارد التي يجري استخدامها من أجل تحقيق أهداف محددة، من خلال إعطاء صورة واضحة عن أهمية المعلومات في هيكلها وبنائها التنظيمي، وبالتالي كيف سينعكس ذلك على طبيعة أدوار منفذي تلك الأنشطة فضلا عن طبيعة مهارتهم في ضوء ممارسات الرقمة المطلوبة منهم، ومن هذا المنطلق سيثمل هذا المبحث على كل من:

- ✓ واقع تطبيق الرقمة في ميدان الخدمة العمومية ودوافعها.
- ✓ متطلبات تطبيق الرقمة داخل إدارة الخدمة العمومية.
- ✓ تطبيق الرقمة في قطاع العدالة.

المطلب الاول: واقع تطبيق الرقمة في ميدان الخدمة العمومية ودوافعها

نتعرف في هذا المطلب على واقع الإدارة العمومية في البيئة العربية باعتبارها فضاء خصب لدراسة وتتبع بدوافع التي أدت إلى تبني الرقمة في مجال الخدمة العمومية، لتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتحسين الخدمة العمومية، وما تتطلبه من إمكانيات ومجهودات، ومن هنا سنقوم بشرح مفصل لكلا من واقع الادارة التقنية في البيئة العربية، و دوافع تطبيق الرقمة في الخدمة العمومية.

الفرع الاول: واقع الادارة التقنية في البيئة العربية

يتطلب واقع الإدارة التقنية في البيئة العربية بنية تحتية تقنية قوية للأعمال الالكترونية، بوجود سلطات إدارية عليا داعمة لها، حيث لا تزال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات العربية تعاني نقصا فادحا في استخدام نظم المعلومات وعاجزة عن تلبية متطلبات الأعمال الإلكترونية على مستوى منظمات الأعمال والحكومات والمؤسسات في القطاعات المختلفة، مما تأثر سلبيا على تقديم خدمات إلكترونية وفي بعض الدول العربية.

أدت قلة عدد الشركات التي تستخدم النظم وادوات الأعمال الإلكترونية وكذلك احتكار عمليات تزويد خدمة الأنترنت لدى مزودين محددين إلى تردي مستوى هذه الخدمات وارتفاع تكلفتها في الوقت نفسه، إضافة إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات فإن معظم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية تعاني مشكلات كثيرة، مثل صغر الحجم وقلة عددها والتبعثر ومحدودية رأس المال المستثمر اتجاه هذه الشركات نحو السوق المحلية بالدرجة الأولى، والتفاوت الكبير على مستوى التقدم ودرجة الاندماج في العالم الرقمي وغيرها، إلى وجود فجوة رقمية تتسع بين مجموعة الدول العربية المتطورة رقميا، حيث تحتاج الفجوة الرقمية العربية إلى مزيد من الدراسات التحليلية للتعرف على أبعادها، ووضع استراتيجيات عربية لتجاوزها، كما تواجه الشركات في الدول العربية مشكلة توجيهها نحو أسواق دول الخليج ذاتها وتنافسها في النشاطات الرئيسية نفسها، في حين تهتم شركات تكنولوجيا المعلومات في إيرلندا والهند ، مثلا بتطوير النظم والتقنيات وبرامج الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وتطبيقات الانترنت والتزويد الخارجي وبرامج أمن موارد الشبكات وحمايتها.¹

¹ عبد الصمد بدوي، الإدارة الرقمنة كإبداع في التسيير وتميز منظمات الأعمال مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، رسالة بحث جامعية ، جامعة بشار، 2010، ص70.

ولهذا أضحي التغيير ضرورة ملحة نحو التحول إلى نموذج تنظيمي رقمي في كافة مؤسسات المجتمع نتيجة تحديات العولمة واقتصاديات السوق المفتوحة، وبالتالي بعدما عرفنا المشاكل التي تعاني منها الإدارة وخاصة في البلاد العربية لا يمكننا الحديث عن إدارة رقمية من دون تحول إداري بإعتباره عملية مستمرة لتحسين الأوضاع الراهنة وتطويرها في ظل وجود إرادة سياسية قوية من السلطة السياسية ومسؤولية وطنية لنجاح التحول الإداري.¹

الفرع الثاني: دوافع تطبيق الرقمنة في الخدمة العمومية

تتنوع الدوافع التي تؤدي إلى تنفيذ مشروع رقمنة مصادر المعلومات، أو بشكل أدق عملية التحويل الرقمي لموارد غير رقمية، وبالتالي فإن اتخاذ القرار، بهذا الشأن، يمكن إحالته للأسباب التالية²:

- تعزيز الوصول، وهو أحد أهم أسباب رقمنة مصادر المعلومات، حيث ان هناك حاجة ملحة من قبل المستفيدين، للحصول على هذه المصادر، وبالمقابل لدى المكتبات ومراكز الأرشيف الرغبة أيضا في تعزيز الوصول إليها، وتلبية احتياجات المستفيدين.
- تحسين الخدمات، وذلك من خلال توفير الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية لهذه المؤسسات، مع ما يتناسب مع التعليم، والتعلم مدى الحياة.
- الحد من تداول استخدام النسخ الأصلية المهتدة بالتلف، لكثرة استخدامها، أو لهشاشتها، وبالتالي إنشاء نسخ احتياطية للمحافظة عليها.
- تقديم الفرص للمؤسسة، لتطوير البنى التحتية والتقنية، والقدرات الفنية لفريق العمل.
- الرغبة في تنمية العمل التعاوني، ومشاركة مؤسسات أخرى في إنتاج مصادر معلومات رقمية، وإتاحتها على شبكة الإنترنت.

¹ عبد الصمد بدوي، مرجع سابق، ص71.

² عبد اللطيف صوفي، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، 2013، ص07.

- البحث عن شراكات مع مؤسسات أخرى، للاستفادة من المميزات الاقتصادية للأعمال المشتركة.
- الاستفادة من الفرص المالية، على سبيل المثال : احتمال توفير تمويل آمن لتنفيذ البرامج، أو مشاريع معينة، قادرة على توليد حجم هام من المداخل المادية المطلوبة.
- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية: فالتكنولوجيا الحديثة تمكن المجتمع من الحصول على فوائد كبيرة، وذلك من خلال تحسين أداء المؤسسات وإتاحة فرص الاستثمار لها في قطاع التكنولوجيا، لتسهيل الإجراءات والاستفادة من الميزات التقنية الموجودة على المستوى الدولي.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية، التي دفعت العديد من الدول إلى تطور خدماتها للوصول إلى مستويات عليا من أجل الحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها وإرضاء المواطنين، وذلك بعد أن أصبح امامه مقياس عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولة من خدمات محلية بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.
- يجب ان يتم توضيح دوافع تطبيق الرقمنة لأنها تؤدي إلى تنفيذ مشروع رقمنة المصادر، ومعرفة الهدف التي تؤدي إلى تحديد العمليات والتكاليف، وبما أن عملية الرقمنة تتطلب على حد سواء، توفير الجهود العمالية والتكاليف المالية ، فإنه من الضروري إنتاج صورة رقمية، يمكن الاستفادة منها لتلبية العديد من الاحتياجات¹.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة داخل إدارة الخدمة العمومية

حتى نتمكن من تطبيق الرقمنة و التحول السريع من الإدارة التقليدية ، يجب أن تتوفر الظروف الملائمة و المرور بمراحل عديدة وهامة لتوفير متطلبات تطبيق وتنظيم الإدارة رقمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، و حتى تتمكن المرافق العامة والمؤسسات الاستفادة من التقنيات الحديثة ومواكبة التطور وتقديم مردود أفضل وتلبية احتياجات المواطن و تقديم له الخدمات بصورة راقية وجيدة وقد تنجم عن هذا التطبيق بعض السلبيات المحتمل حدوثها.

¹ عبد اللطيف صوفي، مرجع سابق، ص09.

الفرع الأول: متطلبات الرقمة و أسس بنائه

أولاً: متطلبات الرقمة

ويمكن تلخيصها في ما يلي:¹

- عتاد الحاسوب: يعتبر أهم وسيلة من المتطلبات وتتمثل هذه العتاد في المكونات المادية ونظمه وشبكاته و ملحقاته.

- البرمجيات: و تعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب مثل البرامج المعمول بها في جهاز البريد و الرقمة في البلدية و الضمان الاجتماعي.

- شبكة الاتصالات: هي الوصلات الإلكترونية الممتد عبر نسيج اتصالي لشبكات الأنترنت و الإكسترنانت.

- صناع المعرفة : إن العمل بكل هذه المكونات و العناصر يجب أن يكون هناك القيادات الرقمية و المديرين و المحللون للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري في المنظمة.

ويمكن عرض هذه المتطلبات في مجموعات نذكر منها:²

¹ فاطمة الزهراء طلحي ، رحايلية سيف الدين، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس) ،الملتقى الدولي الأول المؤسسة الخدمية العمومية و إدارة الموارد البشرية مقاربات نظرية و تجارب بشرية ، جامعة السلطان محمد الفاتح، اسطنبول، تركيا، ليومي 17-18 نوفمبر 2015، ص05.

² عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص25.

1- المتطلبات الإدارية والأمنية

- وضع إستراتيجيات و خطط التأسيس التي تشمل الإدارة و كل هيئة على المستوى الوطني التي لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية وتوفير الدعم وتخصيص الجانب المالي لذلك.

- توفير البنية التحتية الرقمية و ذلك بتوفير مختلف شبكات الاتصالات و تطويرها، تكون في حجم التحول الإلكتروني وإستعاب الكم الهائل من الاتصالات من معدات متطورة وكافية لهذا الغرض للأفراد والمؤسسات.

- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية.

- متطلبات الكفاءة والمهارات المتخصصة.

- وضع التنظيمات والتشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الرقمنة حتى لا يكون هناك فراغ قانوني و كذلك وضع قواعد ونصوص قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وإجراءات رادعة للجرائم المرتكب في حقها¹.

- متطلب الإصلاح الإداري و هذا ما يقترحه الدكتور السيد الباز ضرورة الإصلاح الإداري و الذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية و خبراء لتأمين المعلومات و حماية البرامج والتعاملات والوثائق و محاولة إحداث تغيير جذري للمفاهيم الإدارية و الفنية بالإضافة إلى قيادات واعية ولها القدرة الإدارية.

2- المتطلبات السياسية

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني و تفعيل المشاريع الإدارة الإلكترونية بتقديم الدعم المادي و المعنوي لتخطي العقبات و تحقيق الأهداف².

¹ عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص28.

² عبد الكريم عاشور، نفس المرجع ، ص28.

3- المتطلبات التشريعية والقانونية

تحتاج الدولة المعاصرة التي ترغب في نجاح وتحقيق فعاليات تطبيق أعمال و معاملات الإدارة الإلكترونية أن تدعمها من الجانب التشريعي و القانوني، الذي يعتبر بر الأمان للمرافق العامة للدولة و مؤسساتها لأي خلل أو عراقيل في تطبيق هذه الأعمال و معاملات ،لهذا يتطلب تعديل وإصدار قوانين جديدة لمواجهة المستجدات على أن يراعي المشرع فيها الشمولية بالنسبة لكل نشاط و استقرارها و وضوحها، وإشراك المختصين في وضع هذه التشريعات ، كذلك يجب أن يغلب عليها طابع المرونة الذي يعتبر أهم ركيزة تتماشى و التطور التقني و الفني.

4- المتطلبات البشرية

لا يكفي تعليم العاملين بالإدارة و تدريبهم على أساليب العمل الجديد وتحفيزهم على ذلك وحسب بل ينبغي أيضا توعية وتنقيف المتعاملين أو الفئة المستهدفة وتهيئها نفسيا لتلقي هذه الخدمة و التعاطي معها بأريحية و تبصيرهم بمزاياها و خدماتها.

5- مجموعة المتطلبات التقنية

تتمثل في كل التأسيسات والتوصيلات الأرضية والخلوية (عن بعد) او الشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة أعمال الإدارة الإلكترونية و تبادل المعلومات إلكترونيا.¹

ثانيا: أسس بناء تطبيق الرقمة داخل إدارة الخدمة العمومية

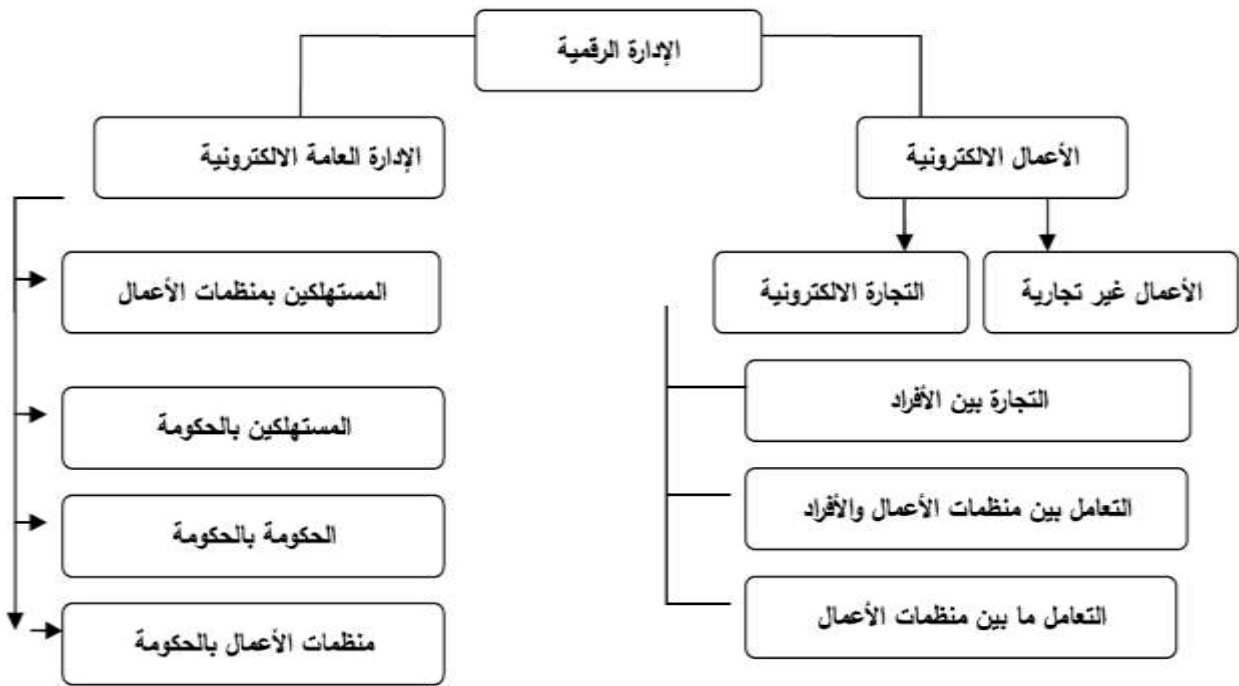
تعد مشاريع الرقمة من الأعمال التي لا يمكن أن تعطي ثمارها على أحسن وجه، إلا بتضافر وانصهار الكثير من الشروط الموضوعية والعلمية وحتى الذاتية، فوجود الإرادة البشرية المقترنة بالمهارات العالية، وتوفر الموارد المالية الكافية، لتجهيز متطلبات العمل المادية تعد ضرورية وأساسية، ويزداد الأمر أهمية بتوفر المحيط الاجتماعي والسياسي الذي يحتضن هذه النوايا والإرادات ويعطيها دفعا قويا وشحنة تدفعها إلى التجسيد، ويمكن إبراز أهم هذه أسس في:

¹ بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 01، 2016/2015، ص 89.

- وصف الرقمة بالأعمال الإلكترونية بأنها (توليفة) شبكة إلكترونية تتكون من البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات البرمجية وتكنولوجيا الأنترنت وغيرها، بما يتيح تبادل المعلومات، وتنفيذ النشاطات والعمليات وصول إستراتيجيات الأعمال وتطبيقها بكفاءة وفاعلية.

- إن منظومة الأعمال الإلكترونية ومفهومها يعني إدارة الأعمال إلكترونيا أو رقميا على مستوى المشروعات أو منظمات الخاصة، بينما تعني الحكومة الإلكترونية الإدارة العامة الإلكترونية، أي الوظائف العامة والخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية لتصل إلى الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية والمنفعة العامة.¹

ما نريد قوله في هذا الصدد هو أن الإدارة الرقمنة هي مفهوم ومنظومة وبنية ووظائف ونشاطات تتفوق على كل النشاطات والعمليات في مستوى الأعمال الإلكترونية أولا، والأعمال الحكومية القانونية الإلكترونية ثانيا، فالرقمنة هي تكوين أشمل وأوسع من الاعمال الإلكترونية مثلما أن الأعمال الإلكترونية نفسها هي أوسع وأشمل من التجارية الإلكترونية، وشكل التالي يوضح كيفية بناء الرقمنة تحتويها أعمال الإلكترونية² ، والشكل التالي يوضح ما يلي:



¹ بشير عباس العلق وسعد غالب التكريتي، التجارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص11.

² بشير عباس العلق وسعد غالب التكريتي، نفس المرجع ، ص11.

ومن الشكل يتضح أن الرقمة لها بعدين رئيسيين في إدارة الخدمة العمومية وهي الأعمال الإلكترونية غير التجارية وتشمل القوانين والتجارة الإلكترونية.

ومن هنا تشمل الرقمة الاعمال والوظائف الحكومية الموجهة إلى المواطنين أو قطاع الاعمال أو بين مؤسسات الدولة ووكالاتها وأجهزتها عبر استخدام منظومات تكنولوجيا المعلومات والشبكات، أي ان الحكومة الإلكترونية ببساطة هي انتاج الخدمة العامة وتقديمها باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وتعتبر الرقمة إدارة التحالفات الإستراتيجية ما بين منافسي الأمس القريب، أي أن واقع الرقمة هي دعوة العمل مع المنافسين لتحقيق المصالح المشتركة ضمن سياق يحترم خصوصيات القانونية ضمن عقود قانونية كل حليف.¹

أما التحالف الإلكتروني مبني أساسا على الرقمة الذي أصبح له عدة طرائق جديدة وعملية تعاضد متطورة جدا، وبهذا تصبح منظمات رائدة وناجحة حقا، وإلا فإن هذه المنظمات لن تكون قادرة على اقتناص الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي وعصر الأنترنت.²

الفرع الثاني: العوامل التي تتحكم في تبني الرقمة داخل إدارة الخدمة العمومية

صحيح أن ملامح التطورات في تقنيات المعلومات والاتصالات ستحدد مستقبل الإدارة الإلكترونية، إنها تطورات آتية حتما، لكنها تحتاج إلى استثمارات ربما لا تكون متوافرة لجميع منظمات الأعمال وخاصة في الدول النامية بسبب افتقار كثير من هذه البلدان الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للإستثمار في حقول تقنيات الإتصالات والمعلومات، لذا يمكن إيجاز العوامل التي تتحكم في تبني منظمات الأعمال للإدارة الرقمية بالتالي:

- استكمال الهيكل القانوني والتشريعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا في البلدان النامية، والدول العربية جزءا منها.

¹ نعيم حافظ أبوجمعة، إدارة الرقمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011، ص16.

² نعيم حافظ أبوجمعة، نفس المرجع، ص47.

- إنشاء مراكز تدريب في حقول تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات لتطوير الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام والخاص.
- تضامن الجهود بين القطاعين العام والخاص لتوجيه الاستثمارات الخاصة بتطوير البنية التحتية التقنية.
- العمل على خلق بيئة مهنية لاستثمار شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية سواء من خلال الاستثمار المباشر أو التحالفات الإستراتيجية والمشروعات المشتركة.
- تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية والتطبيقية في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والقانونية والتشريعية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقديم الدعم الحكومي المباشر لمؤسسات الأعمال الصغيرة التي تعمل في مجال صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
- بما أن الأنترنت هي تكنولوجيا تمكينية بمعنى أنها قادرة على إحداث تغيرات إيجابية في مسار حياة الكثير من الناس ممن يرغبون في إستخدامها لمواكبة كل ما هو جديد ومبتكر في عصر الأنترنت والإقتصاد الرقمي، فإن التوسع في تطبيقاتها في المجالات الحكومية هذا سيؤدي إلى تشجيع الجماهير على إستخدامها وهذا بدوره سيؤدي إلى حالة من قبول الجماهير للبيئة التكنولوجية الجديدة بكل تفاصيلها.¹

المطلب الثالث: تطبيق الرقمة في قطاع العدالة

شهد قطاع العدالة عدة إصلاحات عميقة في إطار العصرية في مجال الخدمة العمومية من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتكريسها في المجال القضائي، لتحقيق أهداف رئيسية منها:

- تحسين و ترقية أداء الخدمة العمومية لمرفق العدالة تماشيا و تطلعات القطاع.

¹ بوميلة سعاد، فارس بويكور، تسيير إدارة الرقمة وتنميتها، مجلة العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد 13 مارس، 2007، ص 202.

- توفير الخدمات القضائية للمواطنين عن بعد.

- تبسيط الإجراءات القضائية لفائدة المواطنين.

- تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.¹

الفرع الاول: تطور الآليات العمل بها داخل الإدارة

ومن الإنجازات المحققة في مجال العصرية للخدمة العمومية شملت مايلي:

أولا : إنجاز و تطوير عدة أنظمة آلية

إن استعمال الأنظمة المعلوماتية في مجال التسيير القضائي وضعت لها عدة برامج وأنظمة آلية تتمثل كالتالي:²

- النظام الآلي لتسيير صحيفة السوابق القضائية و متابعة الملف القضائي.

- نظام التسيير والمتابعة الآلية لشريحة المحبوسين.

- نظام تسيير الأوامر بالقبض والإخطار بالكف عن البحث والأرشفة التاريخي.

ثانيا : تطوير الأنظمة الآلية الأكثر حداثة في مجال التسيير الإداري

تتمثل هذه الآليات في:

- الاعتماد على نظام الخريطة القضائية وهو نظام آلي يساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسات و ضبط احتياجات بالنسبة للقطاع فيما يخص القضاة و توزيعهم على مستوى التراب الوطني، ويهدف

¹ لزهرة قدوم ، عبد الرحمان قروي ، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكالية التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 08 و 09 نوفمبر 2016 ، ص 103.

² كريم سباح ، عصرية الخدمة العمومية لمرفق العدالة ، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول العربية تحديات ورهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمى لخضر الوادي ليومي 09 و 10 مارس 2016، ص.03.

إلى المساعدة في إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في الآجال قصيرة، و تصنيف الجهات القضائية حسب المعايير والمقاييس المعتمدة عالميا، بالإضافة إلى المساهمة في تحديد الاحتياجات الجديدة من الجهات القضائية والمؤسسات العقابية، و التوزيع الجغرافي لهما بالاعتماد على المقاييس العلمية تضمن تغطية قضائية عادلة وفعالة.

- الاعتماد على نظام الجدول التحليلي حيث يسمح هذا النظام بجمع كل الإحصائيات المتعلقة بالقطاع و بها يتم رسم إستراتيجية مستقبلية من خلال كل المعطيات.

- الاعتماد على النظام الآلي في مجال التسيير الذي يساهم في تطوير وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة و موظفي قطاع العدالة و يساعد أيضا في اتخاذ القرارات في شأنهم.

- الاعتماد على نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية و رقميتها مع المحررات الإدارية بواسطة جهاز مسح ضوئي للاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع و تسييره إلكترونيا و التقليل من تكلفة استخدام المحررات في شكل أوراق.

- استعمال تقنية البريد الإلكتروني الداخلي لتبادل الوثائق و المراسلات الإدارية الموقعة و المصادق عليها إلكترونيا¹.

الفرع الثاني: توسع منظمة المعلومات داخل قطاع العدالة

شملت عدة تطورات منظمة المعلومات في أواخر هذه السنين في قطاع العدالة حيث تمثلت في ما يلي:

أولا : توسيع شبكة الاتصال الإلكتروني التابعة لقطاع العدالة

الذي يعد هدفا من أهداف المتعلقة بعصرنة العدالة و تحسين الخدمة العمومية وتمثل في:²

¹ كريم سباغ ، مرجع سابق، ص03.

² سعيد مقدم ، تكنولوجيا الإعلام و الإتصال كدعامة ضرورية لتحسين الخدمة العمومية ، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول العربية تحديات ورهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة حمى للخضر الوادي ليومي 09 و 10 مارس 2016، ص10.

- انجاز شبكة قطاعية تضمن الاتصال الإلكتروني ما بين مختلف الهيئات التابعة للقطاع تسمح بالتبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين مختلف المصالح القطاع والاطلاع عن بعد والبحث والربط المباشر بين الجهات القضائية والمؤسسات العقابية.

- إنجاز أرضية خدمات الانترنت بها مواقع لكل من وزارة العدل والجهات القضائية و المحكمة العليا ومجلس الدولة الهدف منها إعطاء معلومات حول القطاع وتنظيمه وبرامجه ونشاطاته والخدمات التي يقدمها للناس.

- استفادة المواطن من هذا الموقع بالإطلاع على خدمات صندوق النفقة وتحميل الوثائق وسحب صحيفة السوابق العدلية القضائية الممضاة إلكترونيا وكذلك بالنسبة لشهادة الجنسية الجزائرية ، الإطلاع على المنطوق الأحكام القضائية وعدة خدمات مختلفة مقدمة للمواطن .

ثانيا: تطوير المنظومة المعلوماتية بالاعتماد على قواعد معطيات مركزية لتعميم العمل عن بعد:

- إنشاء قاعدة معطيات مركزية خاصة بشهادة الجنسية من تاريخ 20/01/2014.

- إنشاء قاعدة معطيات مركزية خاصة بصحيفة السوابق القضائية تم استغلالها في 25/02/2014.

- إنشاء قاعدة معطيات مركزية خاصة بالأرشيف التاريخي.

- إنشاء قاعدة معطيات مركزية للأوامر بالقبض و الإخطار بالكف عن الحث إبتداء من تاريخ 25/02/2014.

- إنشاء تطبيق مركزية للتسيير الآلي لطلبات الحصول على جنسية الجزائرية عن طريق التجنس¹.

¹ سعيد مقدم، مرجع سابق، ص11.

المبحث الثاني: مساهمة دخول الرقمنة على الخدمة العمومية

تعتبر الرقمنة إحدى أهم الرهانات التي تراهن عليها الإدارة من أجل تطوير الخدمة العمومية، حيث يتم التعرف على واقع الإدارة العمومية في البيئة العربية بها، باعتبارها فضاء خصب لدراسة وتتبع مراحل التحول، التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة من تطورات في شتى المجالات ومظاهر التغيير التي ظهرت على الإدارة العمومية بعد دخول الرقمنة كتقنية حديثة، إضافة إلى أهم المعوقات التي تحد من تحقيق الاهداف التي أدخلت من أجلها، ومن هذا المنطلق سيشمل هذا المبحث كل من:

- ✓ دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية
- ✓ مؤشرات الرقمنة في رفع كفاءة الموظفين
- ✓ معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة وتحدياتها

المطلب الاول: دور الرقمة في تحسين الخدمة العمومية

إن المؤسسات العمومية كغيرها من المؤسسات الأخرى تسعى دوما نحو تقديم خدمات أفضل للمواطنين من خلال مواكبة التغيرات الطارئة في البيئة التي تنشط بها والتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات المستخدمة، حيث توجهت نحو رقمنة إدارتها وتعاملاتها وتقديم الكثير من الخدمات إلكترونيا، الأمر الذي ساهم في تحسين الخدمة العمومية.

سننترق في هذا المطلب إلى كل من انعكاسات الرقمنة بالنسبة للموظفين والمواطن، مهام الرقمنة في تحقيق التنمية المحلية داخل المؤسسة العمومية.

الفرع الاول: انعكاسات الرقمنة بالنسبة للموظفين والمواطن

لقد استطاع تطبيق هذا الإجراء الخروج بعدة ايجابيات أهمها:

أولا: انعكاسات الرقمنة بالنسبة للموظف

- تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية.
- ربح الوقت والجهد وخلو الشبايك بفضل سرعة انجاز العمليات وهذا ما لاحظته مقارنة بمكان سابقا.
- التقليل من الملل والروتين في أداء المهام.
- تطبيق هذا الإجراء كان له استقبالا واسعا للموظف داخل مؤسسة العمل، فقد مثل قاعدة مضمونة تحفظ الوثائق خاصة¹.

ثانيا: انعكاسات الرقمنة بالنسبة للمواطن

هذا الإجراء لقي قبولا واستحسانا كبيرا من قبل المواطن واعتبره نقلة نوعية لا مثيل لها، فقد كان استخراج الوثائق هاجسا للمواطن طالب الخدمة لما يشكله هذا الإجراء من متاعب: التأجيلات والوقوف الساعات طويلة، لكن مع إجراء تطبيق الرقمنة استحسن الأمر وأصبح سهلا .

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الرقمنة وأفاق تطبيقها العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، السعودية، 2012، ص45.

- ربح الوقت للمواطن بفضل سرعة تقديم الخدمة.
- تجنب الاكتظاظ والفوضى، وتجنب السرقات والشجارات داخل الإدارة.
- قضاء أوقات طويلة لانتظار من أجل الحصول على الخدمة يجعل المواطن يخسر اليوم كامل من أيام عمله، فسرعة الرقمة للحصول على الخدمة قضت على سوء هذه المعاملة.¹

الفرع الثاني: مهام الرقمة في تحقيق التنمية المحلية

- لقد ترتب عن تطبيق الرقمة داخل المؤسسة العمومية خاصة في العدالة عدة نتائج، تبين مساهمة الرقمة في عملية تحقيق التنمية للأفراد.
- الرقمة تحقق التنمية البشرية داخل المؤسسة العمومية تم إحياء القرى والمداشر وذلك بانجاز ملاحق إدارة توفر الخدمة العمومية وذلك عن طريق توفير الرقمة من أجل تقديم خدمة في الوقت المطلوب .
 - الرقمة تحقق التنمية الثقافية للمجتمع المحلي ويتجلى ذلك من خلال القضاء على الأمية المعلوماتية بحكم ما تتطلبه الرقمة من إدخال الوسائل التكنولوجية والاستفادة من مجتمع المعلومات وخدمة الاتصالات والانترنت ثم إن تطبيقها يتطلب معرفة بأساسيات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فالكثير من الإدارات تعتمد إلى تكوين الموظفين بإقامة دورات تكوينية من أجل تفعيل الرقمة وعصرنة الإدارة وفي هذا السياق تم ادراج دورة تكوينية لمجموعة من الموظفين من أجل التعرف على كيفية استخدام هذه الوسائل التقنية الحديثة في انتظار تعميمها على كافة المكاتب.
 - الرقمة تساهم في ترقية الإدارات داخل المجتمع ويتجلى ذلك من خلال تقديم الخدمة في أسرع وقت ممكن وتقليص الإجراءات الإدارية خاصة وان تطبيق نظام الاتصال ما بين الإدارات سهل بدرجة كبيرة في تقليص الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمة في أسرع وقت ممكن.²

¹ سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 47.

² سعد غالب، نفس المرجع، ص 52.

المطلب الثاني: مؤشرات الرقمنة في رفع كفاءة الموظفين

يتوقف تحديد جاهزية الرقمنة في الجزائر على ضرورة الكشف عن جملة من المؤشرات والتي تتمثل في الآتي:

الفرع الاول مؤشر الوصول إلى الشبكة

بالنظر إلى درجة وصول الأفراد إلى الشبكة ، يمكن القول أن دخول الرقمنة إلى الجزائر مع سنة 1994 قد أعطى إمكانية جديدة لإعادة صياغة إستراتيجية حديثة ، وتنظيم الخدمات و المهام بسرعة ووقت وجيز، وبالتالي فبيئة التكنولوجيا الحديثة تسيطر عليها شبكة الانترنت كشبكة يمكن الوصول إليها من طرف فئة كبيرة من المجتمع ، فبالرغم من البدايات المحتشمة لتطور الشبكة مع أول دخول لها ، وفي السنوات الأولى من انطلاق خدماتها في الجزائر ، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت شبكة أساسية في تقديم خدمات الاتصال، حيث كانت استفادة الأفراد في البداية من خدمات الرقمنة داخل نطاق المراكز العلمية والبحثية لتنتقل أين كان تواجدها الأول في المركز العلمي والتقني SERIST بعدها إلى جهات أخرى.

وبعد عامين من دخول الانترنت إلى الجزائر، بلغ عدد الهيئات المشتركة بالانترنت حوالي 130 هيئة وفي سنة 1999 قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة 800 هيئة ، منها 100 في القطاع الجامعي 50 في القطاع الطبي ، 500 في القطاع الاقتصادي ، 150 في القطاعات الأخرى.¹

وفي سياق التحول نحو خدمات الرقمنة تحتاج الجزائر إلى الاستفادة مما تتيحه بعض المبادرات الإلكترونية من خبرات وهنا يمكن الاستعانة بالمنظمة العربية لمعايير الإنترنت، حيث ينبغي على المواقع أن تشارك في برنامج شهادات الجودة من المنظمة، من أجل التمكن من تطبيق أفضل الممارسات عالميا في مجال صناعة المواقع، والذي يعود بعدة منافع على كل موقع مشترك، أهمها

¹ سهام بلقمرى، رؤية مستقبلية جديدة ، الجزائر نموذجا ، مجلة علوم السياسية، العدد 32، جانفي 2007، متاح في www.ulum.nl، تاريخ الاطلاع، 2022/04/12، ص03.

تسريع عملية نمو الاقتصاد الرقمي وجعله يواكب التطور، مع توفير بيئة إلكترونية آمنة لكل من مستخدمي الموقع وعملائه، التأكد من محتوى الموقع ضد القرصنة الإلكترونية وسرقة البيانات.¹

الفرع الثاني: مؤشر التعليم وإنتشاره

أولاً: مؤشر التعليم عبر الشبكة

إن تحليل مؤشر التعليم عبر الشبكة يدعو إلى ضرورة الكشف عن واقع وأثر تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في مجال التعليم ، ومحدداته ومدى الاستفادة منه، وتبيين حلوله والعقبات التي تحد من نشره وتعميمه، إذ تعمل تكنولوجيا الإنترنت على توجيه مجال التعليم والبحث العلمي ، خدمة لمصالح الطلبة والأساتذة ، فعن طريق شركة INFORMATIQUE SWAN التي تم إنشاؤها سنة 1991 في إطار تعزيز دور أكثر لرقمنة في تقديم الدعم لميدان التعليم والجامعة ، تم التكفل بوضع أنظمة للاتصال بواسطة الأقمار الاصطناعية بسرعات عالية، مع تكلفة منخفضة واقامة نظام يضطلع بمهمة الربط بين الجامعات والمدارس، لرفع مستوى الاتصال وتقويته فيما بينها.²

ثانياً: مؤشر انتشار الشبكة في المجتمع

يمكن الانطلاق من السياسة الحكومية لمعرفة مدى وجود مبادرة نشر تكنولوجيا المعلومات، والتي في مقدمتها تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات الرقمنة ، والتزود بتكنولوجيا المعلومات، إذ يمثل برنامج جهاز كومبيوتر لكل عائلة في الجزائر أحد المنطلقات الأساسية الرامية إلى توسيع إستخدام الشبكات ، ونشر التكنولوجيا بين أفراد المجتمع، إضافة إلى محاولة تعميم الربط بالإنترنت، التي أصبحت اليوم تتوفر في المنازل والمكاتب الخاصة.

الفرع الثالث: مؤشر سياسة الشبكة

بالنسبة للجزائر يمكن تحديد سياسة الشبكة انطلاقاً من المخطط الاستراتيجي الإلكتروني 2013، الرامي إلى تثمين، ودعم ترقية تحويل التكنولوجيا والمعرفة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

¹ سهام بلقمرى، مرجع سابق، ص03.

² عماري عمار وآخرون ، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والاسلامي ، مجلة الباحث، عدد 05،، جامعة ورقلة 2007، ص130 .

أما دعم نشر تكنولوجيا المعلومات وسياسة تحرير الاتصالات فيلاحظ هناك حرية كبيرة يتمتع بها مستعملي الرقمة في الجزائر، و دون مضايقات على نطاق واسع من السلطة ، حيث وبالرغم من غياب رقابة مركزية على تصفح شبكة الانترنت ، تقع المسؤولية القانونية على المحتوى الذي يتم نشره مباشرة على مزودي الخدمة.

كما ترصد بعض التقارير أنه في الفترة الأولى لاستخدام الرقمة في الجزائر شهدت بعض المدن تشديدا على عمل مقاهي الانترنت، من خلال طلب الشرطة من مديري المقاهي الاحتفاظ بالمعلومات الكاملة عن الزوار، وتسليم القوائم يوميا لقسم الشرطة.¹

غير أن بعض الجهات المهتمة بقضايا الأسرة طالبت بضرورة سن تشريع قانوني ينظم العمل لتفادي التأثير السلبي لهذه الشبكة على الأطفال، من خلال إقامة رقابة أمنية عليها، مع تحديد السن القانوني اللازم لدخولها، و فرض عقوبات صارمة على أصحاب مقاهي الانترنت إذا لم تطبق هذا القانون.²

أما تقييم سياسة الرقمة في الجزائر، فيمكن القول على أنها أهم العراقيل التي يواجهها المواطن الحقيقية من خلال شبكة الأنترنت "الرقمة" هي سوء طريقة استخدامها، والتي تنتج عن الانقطاع المتكرر في الخدمات وتواصل ذلك أحيانا ليوم كامل، مما يؤثر سلبا على بعض الأعمال ويؤدي إلى اضطرابات في انجاز المهام.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق مشاريع الرقمة وتحدياتها

إن مجرد وجود إستراتيجية متكاملة للتحويل إلى النمط الرقمي لا يعني أن الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بسهولة وسلاسة وبشكل سليم وذلك لأن العديد من العوائق والمشاكل وتحديات ستواجه تطبيق الخطة إنشاء مشروع الرقمة داخل مؤسسة عمومية.

¹ الحجب، والرقابة والمصادرة، متاح في [http:// www.openarab.net/reports/net2006/algeria_shtm](http://www.openarab.net/reports/net2006/algeria_shtm) تاريخ الاطلاع 2022/04/13، ص01.

² ليلي كبير، نحو أثر الرقمة على مقاهي الانترنت، متاح في [http:// www.el-bilad.com/article.php ? codear](http://www.el-bilad.com/article.php?codear) تاريخ الاطلاع 2020/04/13، ص01.

الفرع الاول: معوقات تطبيق الرقمة

شملت عدة معوقات سنقوم بطرحها كالتالي:

1- المعوقات التنظيمية والتشريعية: وتتمثل أهم المعوقات التنظيمية والتشريعية في:¹

- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج التحول الرقمي.
- غياب المتابعة من قبل السلطات العليا لتطبيق مشروع الرقمة في الإدارات الصغرى.
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بالنشاط حتى تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات.
- قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يملكون قرار إدخال هذه التقنية داخل المؤسسة.
- ندرة توفير التدريب المتخصص بشكل واسع .
- ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق مشاريع التحول الرقمي في البنيات التعليمية.
- الافتقار إلى وجود جهة مركزية لتبني مشروعات الرقمة على مستوى الدولة مما يؤدي إلى ضعف توافق الأنظمة.
- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تتناسب العمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل.

2- المعوقات التقنية: وشملت ما يلي:²

- صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي في البنيات داخل الإدارة.
- ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الإدارة الواحدة.

¹ سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص98.

² سهيلة مهري، مرجع سابق، ص102.

- قدم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة في الإدارة نظرا للتطور السريع لها.
- ضعف البنية التحتية للكثير من الجامعات ونقص جاهزيتها لاستقبال مثل هذه التقنية.
- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في الكثير من المناطق.
- ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية وذلك لمحدودية القدرة التصنيعية وقلة الخبرات الفنية المؤهلة أو هجرتها.

3- المعوقات البشرية: وتتمثل في:¹

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي داخل الإدارة.
- قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة المتطورة في الإدارة.
- تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن التغيير يشكل تهديدا للسلطة.
- ندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجه نحو النمط الرقمي.
- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي والرغبة والخوف الذي يمتلك بعض المديرين والموظفين عند استعماله.
- ضعف الثقة في حماية وسرية المعلومات والتعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية.
- مقاومة العاملين لتطبيق التقنية وضعف الرغبة بها، وعزوفهم عن استخدامها وضعف القناعة لديهم بسبب مخاوف نفسية وصحية إضافة إلى ميل الإنسان لمقاومة التغيير.

¹ سليمة سعدي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية، من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مجلد48، عدد04، 2013، ص91.

4- معوقات مالية: وتتمثل في ما يلي:¹

- قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البنية التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.
- قلة الموارد المتاحة للجامعة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة للإنفاق.
- قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.
- التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

5- المعوقات التكنولوجية

تقادم التكنولوجيات والمخاطر التي تهدد صحة البيانات وتنوع صيغ الملفات والأغلفة وبرمجيات التشفير وملكية التكنولوجيات والبنى الأساسية التكنولوجية وكذا عدم اتساق المعايير والمستودعات الرقمية الموثوق بها، وصون المواد السمعية البصرية والبيانات الوصفية وما إلى ذلك والخدمات المتاحة من خلال وسائط متعددة.²

6- المعوقات القانونية والأخلاقية

دقة البيانات والوثائق والسجلات وأصالتها وإمكانية التحقق من أصالتها وإدارة حقوق الملكية الفكرية والحقوق الاقتصادية ومراقبة المواد المعهود بها إلى مقدمي خدمات "الحوسبة الحسابية"، وحماية البيانات الشخصية (منع تتبع البيانات الشخصية)، والحق في النسيان والحق في الانتفاع بالمعلومات وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على المعلومات الرقمية في إطار المنازعات القضائية والإيداع القانوني والمسؤولية المهنية والمؤسسية واليقين القانوني والاستثناءات التي تطبق على حقوق المؤلف لضمان.³

¹ سليمة سعدي، مرجع سابق، ص 92.

² سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2011، ص 45.

³ سميرة مطر المسعودي، مرجع سابق، ص 52.

7- معوقات السياسة

عدم استقرار النظم السياسية وعدم إعطاء الحكومات درجة عالية من الأولوية للبنى الأساسية التكنولوجية، والنطاق المحدود للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات أو عدم توفر هذا النوع من السياسات، وتدني مستوى الوعي بالتحديات السياسية في صفوف صانعي القرارات والتحديد الذاتي للشؤون الرقمية لحقوق المواطنين.¹

الفرع الثاني: تحديات الرقمة

على الرغم من أهمية عملية الرقمة والمميزات التي تمنحها ، عادة ما تصطدم بكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية والإعتمادات المخصصة، أو بالوسائل الفنية المتعلقة بتبني أفضل المقاييس وأشكال ملفات مصادر المعلومات الناتجة عن الرقمة ،أو القضايا المرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمة والإتفاقيات الخاصة بتخطي الإشكاليات المرتبطة بحقوق المؤلفين والناشرين.

وتعتبر هذه التحديات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات وتبني معايير إختيار مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها وأساليب حفظها و اختزانها، وبناءا عليه نستعرض في الفقرات التالية أبرز هذه التحديات:²

أولاً: إشكالية حقوق الملكية الفكرية

ترتبط هذه الإشكالية بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الناشرين والحقوق الفكرية للمؤلفين، وحتى يمكن أن تتفادى المكتبات الدخول في منازعات قضائية لجأت في البداية إلى قصر عمليات الرقمنة على مصادر المعلومات التي لا تخضع لحقوق المؤلفين والناشرين وهي عامة تمثل مجموعات المصادر المتعلقة بالتراث الثقافي والقومي.

¹ المؤتمر الدولي بشأن، ذاكرة العالم العصر الرقمي والصون، المؤتمر الدولي، 2014، ص02.

² مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة، 2102 ، www.hrdoegypt.org تاريخ الاطلاع 2022/04/02، ساعة 14:12، ص02.

ثانيا: إشكاليات مادية

تؤدي الإمكانيات المادية دورا بارزا في تبني إستراتيجية عامة للرقمنة، حيث تفرض بعض الشروط والمقيدات الواجب أخذها في الإعتبار خاصة فيما يرتبط بالإمكانيات المادية والتجهيزات التقنية والفنية والبرمجيات المراد الحصول عليها.

ثالثا: إشكاليات تقنية وفنية

ترتبط التحديات التقنية في المقام الأول بالتجهيزات المادية والبرمجيات وجميع المكونات التي لا غنى عنها من أجل تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية وحفظها و استرجاعها.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية في قضية التقادم السريع لتقنيات المعلومات حيث أنها تتطور بشكل سريع ودون توقف، الأمر الذي تكتنفه صعوبة الإطلاع على المعلومات المسجلة على وسائط تخزين متقدمة فعلى سبيل المثال لا تحتوي غالبية الحاسبات الآلية من الجيل الحديث على مشغل الأقراص المرنة نظرا لضعف الطاقة التخزينية للأقراص المرنة وتعرضها للتلف السريع، وبالرغم من ذلك فإن التقنيات الحديثة لن تتوافر لها القدرة على عرض مصادر المعلومات المخترنة داخل مثل هذه الوسائط¹.

رابعا: الإطار القانوني

لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الرقمنة حتى يمكن التأثير القانوني للإدارة الرقمية في الجزائر ومنها الجماعات الإقليمية، فأما عن التوقيع الرقمي فقد تبنته المادة 323 من القانون المدني المعدل والمتمم ، غير أن المادة 1 من هذا القانون حددت له شروطا ومتطلبات حتى يكون صحيحا وناجحا أما عن المصادقة فقد أسندها هذا القانون لثلاثة أنواع من السلطة حسب التدرج والتخصص: أولا للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني طبقا لأحكام المواد 16 و 18 من وأسند الإشراف عليها للوزير الأول ثم للسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني والتي وضعت تحت سلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي الأخير السلطة الإقتصادية تحت إشراف السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.²

¹ مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص 03.

² عبد المجيد سلامة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 69.

خلاصة الفصل

نستنتج من هذا الفصل أن الإدارة الرقمنة هي كل ما توفيره من الخدمات للمواطن في وقت وجيز وتساعده على الحصول الخدمة التي يريدتها وبأحسن الطرق وفي الضرف والمكان الذي يريد، أن تعتبر الرقمنة أساس بناء الخدمة العمومية للدولة في جميع القطاعات.

وتعد تطبيق الرقمنة داخل إدارة الخدمة العمومية من تطبيقات الناجحة ومطورة لمستوى الإدارة، حيث أصبح توفرها ضرورة لابد منها في جميع القطاعات، فبفضل مؤشرات الرقمنة تمكنت العديد من المؤسسات رفع كفاءة الموظفين في مختلف نشاطات الخدمة وبتالي توفير وتقديم أحسن وأرقى خدمة للمواطن، مما يوفر هذا تبادل المعلومات إلكترونيا بسهولة ودقة عالية وبأقل تكلفة وأقصر وقت وفي أي مكان.

وعليه فالتوجه نحو الرقمنة وتطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة أصبح لا زما على المؤسسات اليوم كون مجتمعنا يتجه حاليا نحو الرقمنة العالمية.

خاتمة

لقد أصبحت الرقمنة ضرورة إلزامية على جميع المؤسسات الخدمية من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجيا الرقمية الحديثة وتعتبر هاته الأخيرة الإستراتيجية التي تساهم في عصرنة مصالح الإدارة وتقديم خدمات ذات جودة ونوعية والرفع في الأداء الإداري لبناء مختلف الهياكل الإدارية وتطويرها والتحديث فيها وهذا ما يؤدي بالارتقاء بالإدارة في كامل المجالات وهذا ما توصلنا إليه من خلال الإجابة على الاشكالية والتي توصلنا إليها بأن الرقمنة لها دور فعال في تحسين الخدمة العمومية مقارنة بالسابق وتحقيق أهداف التي تشمل جميع النواحي ويتجلى ذلك من خلال توفير الوقت والجهد فقد سمح إستخدام الرقمنة بتوفير الكثير من الوقت في إنجاز المعاملات الإدارية وكذا الاستجابة السريعة للمتطلبات المواطنين وهذا في إطار تقريب الإدارة من المواطن كما ساهمت الرقمنة في تحسين مهارات الموظفين خاصة التحكم في تكنولوجيا المعلومات واكتساب مهارات جديدة من التكوين بداية ثم الممارسة اليومية، كما سهلت الرقمنة من تسهيل عملية الرقابة الإدارية فكل التطبيقات تحتوي على أسماء الموظفين المسموح لهم باستخدام هذه التطبيقات وكل موظف لديه رقم سري خاص يمكنه من استخدام هذه التطبيقات وكل الأعمال الإدارية تؤثر بإسمه وهذا ما من شأنه تحلي الموظف بالمسؤولية اتجاه العمل والجدية وبالتالي إضافة نوع من الشفافية والحد من الفساد الإداري.

والجزائر على غرار الدول الأخرى من خلال تجربتها لعصرنة الرقمنة داخل قطاع العدالة، وما وفرته السلطات الجزائرية من متطلبات لهذا المشروع من إمكانيات مادية هائلة قد تفوق ميزانيات دول كبرى ومنقمة، وفعلا حققت الجزائر تقدما كبيرا في العديد من الانجازات في هذا المجال، مست جوانب عدة غيرت من شكل وأداء هذا القطاع الحساس لخدمة المواطن والتقليل من معاناته وكسب رضاه، إضافة إلى فتح الأفق المستقبلية المبرمجة في أجندة الحكومة الجزائرية، إلا أن يبقى تعميم هذه الإنجازات على كل المؤسسات العقارية والفروع التابعة لها على مستوى إقليم الدولة، مرتبط بعامل الوقت وتكوين الموظفين والكوادر المؤهلة لهذا الغرض وثقافة المجتمع الجزائري لتبني هذه التكنولوجيا "الرقمنة" وهنا يبرز دور الرقمنة في إعطاء صورة واضحة لمدى إسهامها في أداء وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، ولهذا يبقى نجاح وتطور أي مشروع في عصر التحولات والتغيرات مرهون بمدى تعامل السلطة بفعالية مع التحديات الداخلية والخارجية حتى نستطيع الحكم على مدى نجاح أي المشروع.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج:

- تتمثل الرقمنة في مجمل المعارف والأسس النظرية والعلمية التي تسخر للإنسان الجهد والوقت والراحة.
- تعد دور الرقمنة عاملا مهما في تطوير جميع المؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الخدمية بصفة خاصة.
- الرقمنة هي عملية تحويل المواد من شكلها التقليدي (المطبوع) إلى شكل رقمي يتم قراءته واسترجاعه بشكل رقمي.
- إن عصنة وتحسين الخدمة العمومية يعني بناء قطاع يتميز بالكفاءة والفعالية، وقادر على تلبية الحاجات العامة للجمهور بتقديم خدمة عمومية عالية المستوى.
- وبناء على كل ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات الهادفة المتعلقة بالموضوع المدروس والتي يمكن أن تفيد مؤسسات منها:
- الاهتمام أكثر باستخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال اعتماد أجهزة ومعدات أكثر تطورا وأمانا في تقديم خدماتها.
- الاهتمام أكثر بعنصر الترويج لتعريف المواطن بالخدمات وتحسين الاتصال معه.
- نشر ثقافة الوعي لدى المواطنين، ومحاولة تغيير نظرتهم السلبية الخاطئة حول خطر التعامل بالرقمنة.
- ومن جملة التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال هاته الدراسة هي أن الرقمية هي دائما في تطور مستمر ولهذا يجب على السلطات مواكبة هذا التطور وذلك عن طريق:
- فتح بوابة الكترونية خاص تسمح للمواطنين بالمشاركة الفعلية في صنع القرارات وتقديم مقترحاته.
- انشغالاته عبر هذه البوابة والتي تسمح أيضا بسد الفجوة الموجودة بين المسؤول المحلي والمواطن.

- استكمال الإجراءات الخاصة بالقاعدة الآلية الالكترونية والتي لم يتم تفعيلها لحد الآن والتي تسمح بتقديم خدمات عمومية عن بعد وذلك لما تحويه من تطبيقات حديثة كالتوقيع الالكتروني وذلك دون تكليف المواطن .



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- النصوص القانونية و التنظيمية

أ- النصوص القانونية

- القوانين:

- القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011،
جريدة الرسمية، العدد37.

ب- النصوص التنظيمية

- المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

- المرسوم الرئاسي رقم 12/415، المؤرخ في 11 ديسمبر 2012 ، يتضمن التصديق على الميثاق
الإفريقي لقيم و مبادئ الخدمة العامة و الإدارة المعتمد بأديس أبابا، بتاريخ 31 يناير 2011 ، الجريدة
الرسمية ، العدد68.

- المرسوم الرئاسي رقم 88-131 المتضمن ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، المؤرخ في 22 ذو
القعدة عام 1403هـ، الموافق 6 يوليو 1988، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد27، الصادر في 22
ذو القعدة عام 1408هـ.

- المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، المؤرخ في 26 ربيع
الاول عام 1437 الموافق 7 يناير 2016 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13، المؤرخة في 3 ربيع
الاول عام 1437هـ الموافق 13 يناير 2016.

- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2002، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري
المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

المرسوم التنفيذي رقم 13-381 المؤرخ في 15 محرم عام 1435 الموافق 19 نوفمبر 2013 يحدد صلاحيات الوزير لدى الوزير الاول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 59، المؤرخة في 20-11-2013.

المرسوم التنفيذي رقم 14-193، المؤرخ في 05 رمضان عام 1435 الموافق 03 يوليو 2014، يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري، العدد 41، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 08 رمضان عام 1435 الموافق 06 يوليو 2014.

- التعليمات:

- تعليمة وزير الداخلية رقم 2393، تتعلق بتحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية على مستوى البلديات.

- تعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 1599، المؤرخة في 25 ماي 2011، تتعلق بتخفيف الملفات الإدارية و الاجراءات تحسين الخدمات الصادرة عن الادارات المحلية.

2- الكتب

- أحمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، المجلة العربية 300، العدد 29، 2008.

- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد 4، المملكة المتحدة، 2009.

- بشير عباس العلق وسعد غالب التكريتي، التجارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- جمال يوسف بدير، المكتبات الإلكترونية والرقمية، المكتبة الوطنية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- حمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
- سامح زينهم عبد الجواد، المكتبات والأرشيفات الرقمية، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2012.
- سعد غالب ياسين، الإدارة الرقمنة وأفاق تطبيقها العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، السعودية، 2012.
- سعيد بن عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
- سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2011.
- عبد القادر، الخدمات العمومية، مكتبة الوفاء القانونية لنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014.
- عبد اللطيف صوفي، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، 2013.
- عبير الرحباني، الاعلام الرقمي(الالكتروني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
- محمد أحمد حسب الله، لسان العرب لابن منظور، دار المعارف لنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- محمد الأزهر الناصر، اخلاقيات الوظيفة العامة في مواجهة الفساد في منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2009.

- محمد أمين عودة، إدارة المشروعات العامة (القضايا والاستراتيجيات)، جامعة الكويت لنشر والتوزيع، الكويت، 2000 .
- مريزق عدمان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية و الاتجاهات الحديثة، جسور للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- منير الحمزة، المكتبات الرقمية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .
- نعيم حافظ أبوجمعة، إدارة الرقمنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011.
- هاني عامد الضمور، الخدمة العمومية ومصالحها، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .

3- المقالات

- بوميلة سعاد، فارس بوبكور، تسيير إدارة الرقمنة وتنميتها، مجلة العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد13 مارس، 2007.
- سليمة سعدي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية، من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مجلد48، عدد04، 2013.
- سهام بلقمري، رؤية مستقبلية جديدة ، الجزائر نموذجا ، مجلة علوم السياسية، العدد 32، جانفي 2007، متاح في www.ulum.nl، تاريخ الاطلاع، 2022/04/12.
- عاشور طارق، مقارنة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 01 ، 2015/2011.
- عبد المجيد سلامة، تطبيقات الادارة الالكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

- عماري عمار وآخرون ، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والاسلامي ، مجلة الباحث، عدد 05،، جامعة ورقلة 2007.
- قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الازمة ومحاولات الاصلاح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد5 ، جامعة ورقلة، جوان2011.
- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة بغداد للعلوم السياسية، وزارة المالية، العراق، 2014.
- مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة مراجعة المعلومات العلمية والتقنية Rist ، العدد 1 ، جامعة الإمام سعد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2011.

4- ملتقيات

- سعيد مقدم ، تكنولوجيا الإعلام و الإتصال كدعامة ضرورية لتحسين الخدمة العمومية ، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول العربية تحديات ورهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة حمى للخضر الوادي ليومي 09 و 10 مارس 2016.
- فاطمة الزهراء طلحي ، رحابلية سيف الدين، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس)، الملتقى الدولي الأول المؤسسة الخدمية العمومية و إدارة الموارد البشرية مقاربات نظرية و تجارب بشرية ، جامعة السلطان محمد الفاتح، اسطنبول، تركيا، ليومي 17-18 نوفمبر2015.
- كريم سباغ ، عصرنة الخدمة العمومية لمرفق العدالة ، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول العربية تحديات ورهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمى لخضر الوادي ليومي 09 و 10 مارس 2016.

- لزهرة قدوم ، عبد الرحمان قروي ، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكالية التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 08 و 09 نوفمبر 2016 .

6- الرسائل العلمية والمذكرات

أ- الرسائل العلمية:

- بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 01، 2016/2015.

- رفاع شريفة، نحو ادماج مفهوم الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الادارة العمومية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الحقوق والسياسة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 03 ، 2010/2009.

- سليمة غزلان، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية بن عكنون، الجزائر 01، 2010/2011.

- عبد القادر برانس، دور الخدمة في مؤسسات الخدمات العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في السياسة، جامعة الجزائر، 2010/2009.

ب- المذكرات:

- سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

- عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

- عبد الله ولد سيف احمد فال، دور الادارة المحلية فى تسيير الخدمات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008.

7- الجرائد

- الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في 23 مارس 2014 .

- الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخ في 13 فبراير 2008

- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 546، المديرية الفرعية للتوثيق التربوي مكتب النشر، المنشور رقم 389 المؤرخ في 30 نوفمبر 2013.

8- مواقع الأنترنت

- الحجب، والرقابة والمصادرة، متاح في، [http// www.openarab.net/reports/net2006/algeria_shtm](http://www.openarab.net/reports/net2006/algeria_shtm)، تاريخ الاطلاع 2022/04/13.

- رشيد بن عياش، مفهوم المصلحة العامة، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع 2022/03/05، على الساعة 11:54.

- فوزي خليل، المصلحة العامة بين الشرع والفقه والسياسة، على الموقع www.onislam.net، تاريخ الإطلاع 2022/03/05، ساعة 14:25.

- ليلي كبير، نحو أثر الرقمنة على مقاهي الانترنت، متاح في ? [http// www.el-bilad.com/article.php](http://www.el-bilad.com/article.php) codear تاريخ الاطلاع 2020/04/13.

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة، 2102، www.hrdoegypt.org تاريخ الاطلاع 2022/04/02، ساعة 14:12.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	الإهداء
أ	مقدمة
الفصل الاول: الاطار النظري حول الرقمنة والخدمة العمومية	
05	مقدمة الفصل الاول
06	المبحث الأول : مدخل عام حول الرقمنة
07	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة
07	الفرع الأول: نشأة الرقمنة
08	الفرع الثاني: تعريف الرقمنة وخصائصها
12	المطلب الثاني: اشكال الرقمنة وفوائدها
12	الفرع الأول: أشكال الرقمنة
14	الفرع الثاني : فوائد الرقمنة
15	المطلب الثالث: عناصر الرقمنة وعوامل نجاحها
15	الفرع الأول: عناصر الرقمنة
17	الفرع الثاني: عوامل نجاح الرقمنة
19	المبحث الثاني: مدخل العام الخدمة العمومية
20	المطلب الاول: نشأة ومفهوم الخدمة العمومية
20	الفرع الأول: نشأة الخدمة العمومية
21	الفرع الثاني: تعريف الخدمة العمومية وخصائصها
26	المطلب الثاني: مبادئ وأساليب الخدمة العمومية

26	الفرع الأول: مبادئ تقديم الخدمة العمومية
27	الفرع الثاني: أساليب الخدمة العمومية
28	المطلب الثالث: الأساس القانوني لقدرة تحسين الخدمة العمومية
28	الفرع الأول: الأحكام التشريعية
29	الفرع الثاني: الأحكام التنظيمية
32	الفرع الثالث: التشريع الفرعي
34	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: فعالية الرقمة في تحسين الخدمة العمومية	
36	مقدمة الفصل الثاني
37	المبحث الاول: أساسيات تطبيق الرقمة في مجال الخدمة العمومية
38	المطلب الاول: واقع تطبيق الرقمة في ميدان الخدمة العمومية ودوافعها
38	الفرع الاول: واقع الادارة التقنية في البيئة العربية
39	الفرع الثاني: دوافع تطبيق الرقمة في الخدمة العمومية
40	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الرقمة داخل إدارة الخدمة العمومية
41	الفرع الأول: متطلبات الرقمة و أسس بنائه
45	الفرع الثاني: العوامل التي تتحكم في تبني الرقمة داخل إدارة الخدمة العمومية
46	المطلب الثالث: تطبيق الرقمة في قطاع العدالة
47	الفرع الاول: تطور الآليات العمل بها داخل الإدارة
48	الفرع الثاني: توسع منظمة المعلومات داخل قطاع العدالة
50	المبحث الثاني: مساهمة دخول الرقمة على الخدمة العمومية
51	المطلب الاول: دور الرقمة في تحسين الخدمة العمومية
51	الفرع الاول: إنعكاسات الرقمة بالنسبة للموظفين والمواطن
52	الفرع الثاني: مهام الرقمة في تحقيق التنمية المحلية

53	المطلب الثاني: مؤشرات الرقمنة في رفع كفاءة الموظفين
53	الفرع الاول مؤشر الوصول إلى الشبكة
54	الفرع الثاني: مؤشر التعليم وإنتشاره
54	الفرع الثالث: مؤشر سياسة الشبكة
55	المطلب الثالث: معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة وتحدياتها
56	الفرع الاول: معوقات تطبيق الرقمنة
59	الفرع الثاني: تحديات الرقمنة
61	خلاصة الفصل الثاني
63	خاتمة
67	قائمة المراجع
75	الفهرس